

التوسع المساحي لمدينة الدور

فاطمة إبراهيم طعمة

المقدمة

هناك اتفاق بين الجغرافيين والمتخصصين في تخطيط المدن على أن جميع المستقرات البشرية حضرية أو ريفية تنمو وتتوسع باتجاهات مختلفة لاستيعاب الزيادة الحجمية والوظيفية فيها ، ولاشك أنّ هذا التوسع ينبغي أن يرافقه جملة من الخدمات التي يحتاجها الساكن الحضري والتي بدونها لا يمكن أن نسميها مدينة . ولقد شهدت المدن العراقية توسعاً عمرانياً ملحوظاً أثار عناية المتخصصين والدارسين والباحثين ، بما في ذلك مدينة الدور موضوع بحثنا هذا ، والتي أرتبط نموها بمعدلات النمو السكاني وزيادة الطلب على استعمالات الأرض لمواجهة هذا التوسع والذي أمتد إلى ما وراء حدود نطاق مخطط المدينة الذي أعد لها عام ١٩٧٣ م . إنّ أرقام التوسع المساحي للمدينة تكشف عن القفزات الكبيرة التي شهدتها مساحة المدينة وأمتداداتها باتجاهات مختلفة ، ففي عام ١٩٥٧ بلغت مساحة المدينة ٢٠ هكتاراً ، أما في عام ١٩٧٣ م بلغت مساحة المدينة ٢٤ هكتاراً وعام ١٩٨٦ م بلغت مساحة المدينة ٦٩٢ هكتاراً إذ ازدادت أكثر من عشرة أضعاف بينما ازدادت المساحة في عام ١٩٩٢ م لتصل إلى ١٥٨٦ هكتاراً وقد رافق هذا التوسع المساحي نمو سكاني فقد بلغ عدد سكان المدينة عام ١٩٥٧ (٢٧٤٩) نسمة وقد ارتفع الى (٣٨٠٨) نسمة في عام ١٩٦٥ في حين وصل في عام ١٩٧٧ م حوالي (٥٢٢٠) نسمة وقد ارتفع عام ١٩٨٧ إلى ٩٠٦٢ نسمة وإلى ١١٨٢٧ نسمة عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠١٣ م وصل عدد السكان إلى ٢٠٥٠٥ نسمة إنّ هذه الزيادة في التوسع المساحي والنمو السكاني للمدينة قد ساهم في زيادة الطلب على الخدمات الحضرية ، لقد جاء هذا البحث

ليكشف عن مستوى الخدمات وعلاقتها بالتوسع المساحي ومدى كفاءتها والتي يعتقد أنها ذات أهمية كبيرة في حياة المواطن. ومحاولة الكشف عن آثار التوسع المساحي للمدينة ومدى قدرة وكفاءة الخدمات المذكورة في مواكبة هذا التوسع .

قسم البحث الى اربعة اقسام تضمن المبحث الاول الاطار النظري المتمثل بأهمية ومبررات البحث ومشكلة وفرضية البحث وموقع منطقة الدراسة اما المبحث الثاني فقد اهتم بالتوسع المساحي لاستعمالات الارض في مدينة الدور ، وفي المبحث الثالث تم عرض مراحل وانماط نمو المدينة واخيرا اهتم المبحث الرابع باثر التوسع المساحي على توسيع وكفاءة الخدمات في مدينة الدور. وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات .

الباحثة

المبحث الاول

الاطار النظري ومستلزمات البحث

اولاً :- اهمية ومبررات البحث

- ١- بيان الآثار المكانية لهذا التوسع وعلاقتها بكفاءة توزيع الخدمات .
 - ٢- قياس أنماط استعمالات الأرض ومدى توافقها مع التوسع المساحي لمنطقة الدراسة .
 - ٣- تقويم كفاءة الخدمات على ضوء التوسع المساحي لمنطقة الدراسة .
- اما مبررات الدراسة فقد تمثلت من عدة اعتبارات منها .

١- لقد حظي قضاء الدور بدراسات قليلة وفي مجالات محدودة وهي بهذا تفقر إلى دراسة الجوانب الحضرية متمثلة بتوسعها المساحي ومستوى الخدمات على ضوء هذا التوسع .

٢- شهدت مدينة الدور حركة تنموية في مجالات عديدة منها الصناعية والسكانية ، وقد أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على زيادة التوسع المساحي للمدينة وما خلفه هذا التوسع من آثار على مجمل العمليات الخدمية المقدمة في المدينة. وإن هذه

الدراسة تحاول أن تعطي صورة لحجم التوسع المساحي وأثره على تقديم الخدمات لسكان المدينة واعطاء صورة واضحة لمديات هذا التوسع المساحي .

٣- معاناة المدن العراقية ومنها الدور بعد عام ١٩٩٠ من نقص الخدمات الكمّي والتردّي النوعي لها استدعى أن نحدد أسباب ذلك وطرق المعالجة .

ثانياً:- مشكلة الدراسة

والبحث هنا يطرح مشكلة رئيسية هو (ماهو تأثير التوسع المساحي على كفاءة تقديم الخدمات في مدينة الدور)

ويشتق من هذا التساؤل مشاكل فرعية نوجزها على النحو الآتي :

١- هل هناك توافق بين التوسع المساحي والخدمات المقدمة لسكان منطقة الدراسة ؟

٢- ماهي الآثار المترتبة للتوسع المساحي على استعمالات الأرض وتقديم الخدمات ؟

٣- ماهي الإمكانيات المتاحة التي يمكن استثمارها من أجل تحسين الخدمات في ظل أنماط التوسع المساحي الحالي والمستقبلي ؟

ثالثاً :- فرضية الدراسة

وعليه فإنّ فرضية البحث تستند على ما يأتي :-

١- إنّ للتوسع المساحي تأثير على الخدمات المقدمة وعلى أنماط استعمالات الأرض المختلفة .

٢- هناك علاقة تبادلية التأثير بين التوسع المساحي وبين أنماط استعمالات الأرض وأثرها على تقديم الخدمات وبذلك فان فرضية البحث تمثل في مدى كفاءة وتوازن وكمية وحجم الخدمات بالتوازن مع التوسع المساحي ف

رابعاً :- موقع منطقة الدراسة

تقع مدينة الدور احداثيا" ما بين خطي طول (٣٠' ٤٨' ٤٣° و ٥' ٤٧' ٤٣°) شرقا وبين دائرتي عرض (٣٠' ٢٨' ٣٤° و ٣٤' ٢٦' ٣٤°) شمالا. (مرئية فضائية لمدينة الدور لعام ٢٠٠٨)

ويمكن تحديد موقع قضاء الدور جغرافيا بالمنطقة المحصورة ما بين تكريت شمالا وسامراء والضلوعية جنوبا ومحافظة كركوك شرقا ونهر دجلة غربا ، ويبعد مركزه عن مدينة بغداد بحوالي (١٥٠) كم ويتوسط مدينتي سامراء (٣٠) كم وتكريت (٢٥) كم . انظر خريطة (١)

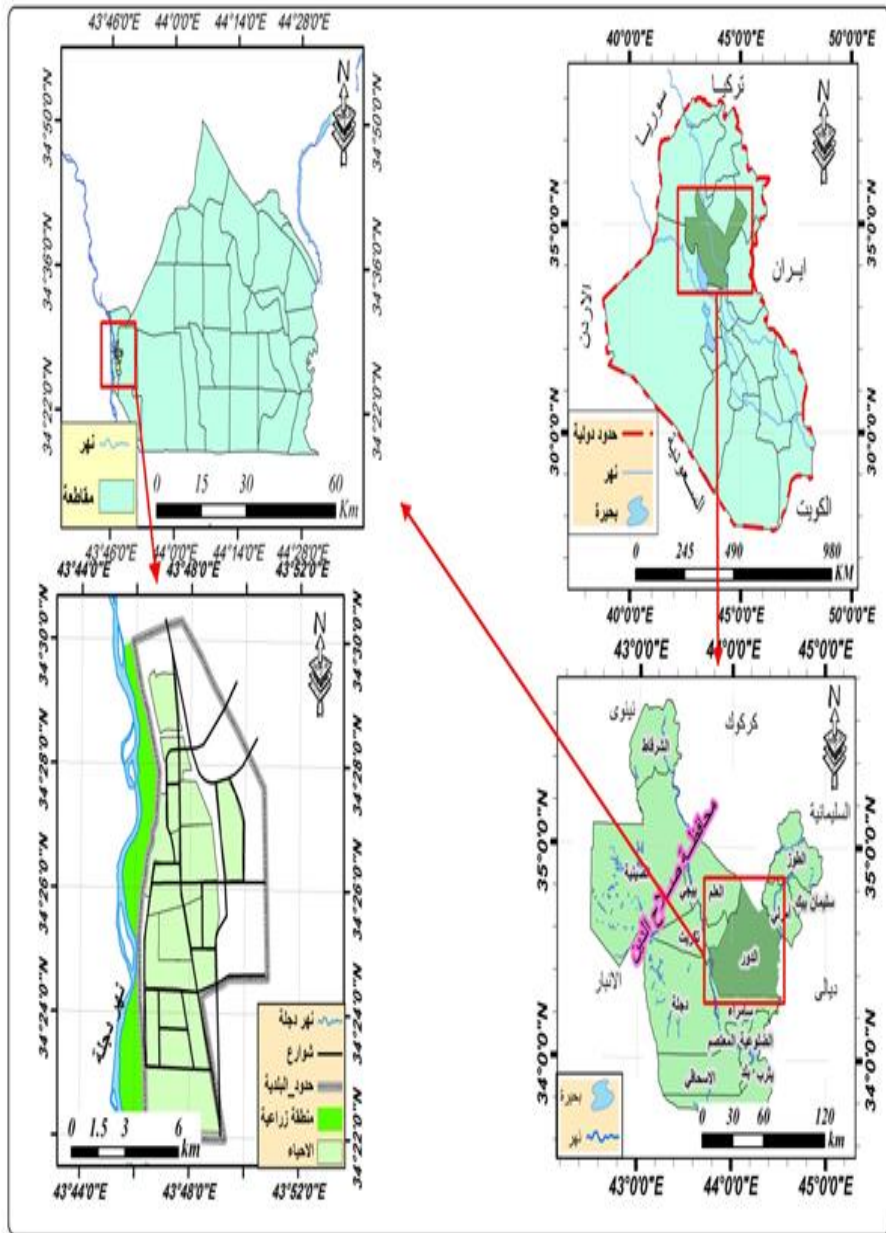
المبحث الثاني

التوسع المساحي لاستعمالات الارض في مدينة الدور

لقد مرت مدينة الدور بمراحل تخطيطية وضمن التصميم الأساسية التي أعدت لها ، فقد عدت لمدينة الدور ثلاثة تصاميم أساسية وكان التصميم الأول عام ١٩٧٣ ، حيث ضم ثلاثة أحياء وهي (حي الدور القديمة والقدس وابودلف) وبعدد سكان (٥٢٢٠ نسمة وبواقع (٦٥٨) وحدة سكنية تقطنها (٧٦٩) أسرة ، حيث شغلت هذه الأحياء مساحة (٢٤ هكتار) كما موضح في جدول (١) وخريطة (٢)، (٣) خريطة (١)

حدود منطقة الدراسة مكانياً والموقع الجغرافي والاحداثي وموضع مدينة الدور

جامعة تكريت



المصدر : بالاعتماد على خارطة صلاح الدين الادارية ، الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، بمقياس ١ / ٥٠٠٠٠٠ وخارطة قضاء الدور وخارطة مدينة الدور الادارية بمقياس ١ / ٦٠٠٠

جدول (١)

مساحة استعمالات الأرض في مدينة الدور عام ١٩٧٣

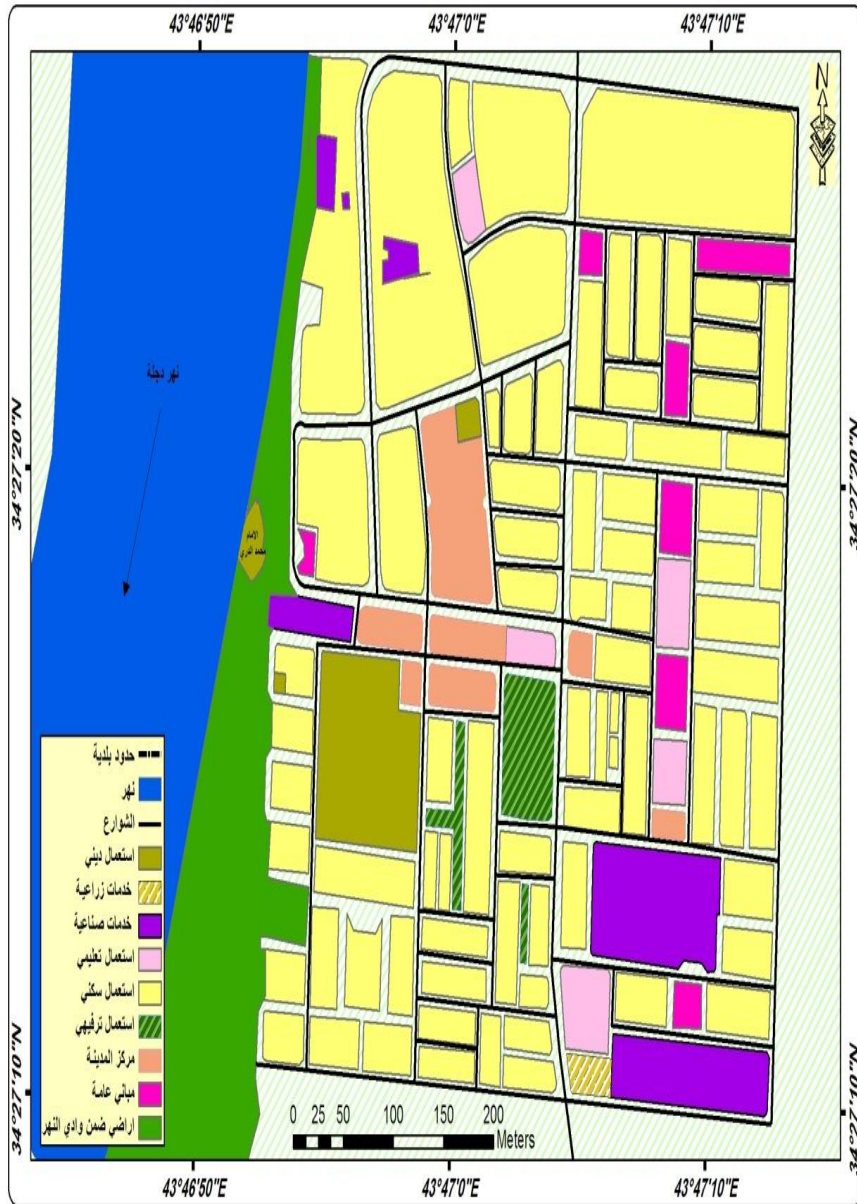
النسبة %	المساحة بالهكتار	الاستعمال
٥٤,٢	١٣	استعمال سكني
٦,٢	١,٤٨	استعمال صناعي
١٥,٤	٣,٧	استعمالات النقل
١,٦	٠,٤	استعمال ترفيهي
٢,٥	٠,٦	استعمال تعليمي
٤,٢	١	استعمال ديني
١,٢	٠,٣	استعمال صحي
٤,٢	١	مركز المدينة
١٠,٢	٢,٤٤	أراضي خالية
٠,٣	٠,٠٨	خدمات زراعية
١٠٠	٢٤	المجموع

المصدر بالاعتماد على التصميم الأساس لسنة ١٩٧٣ ونتائج برنامج

ArcGis

خريطة (٢)

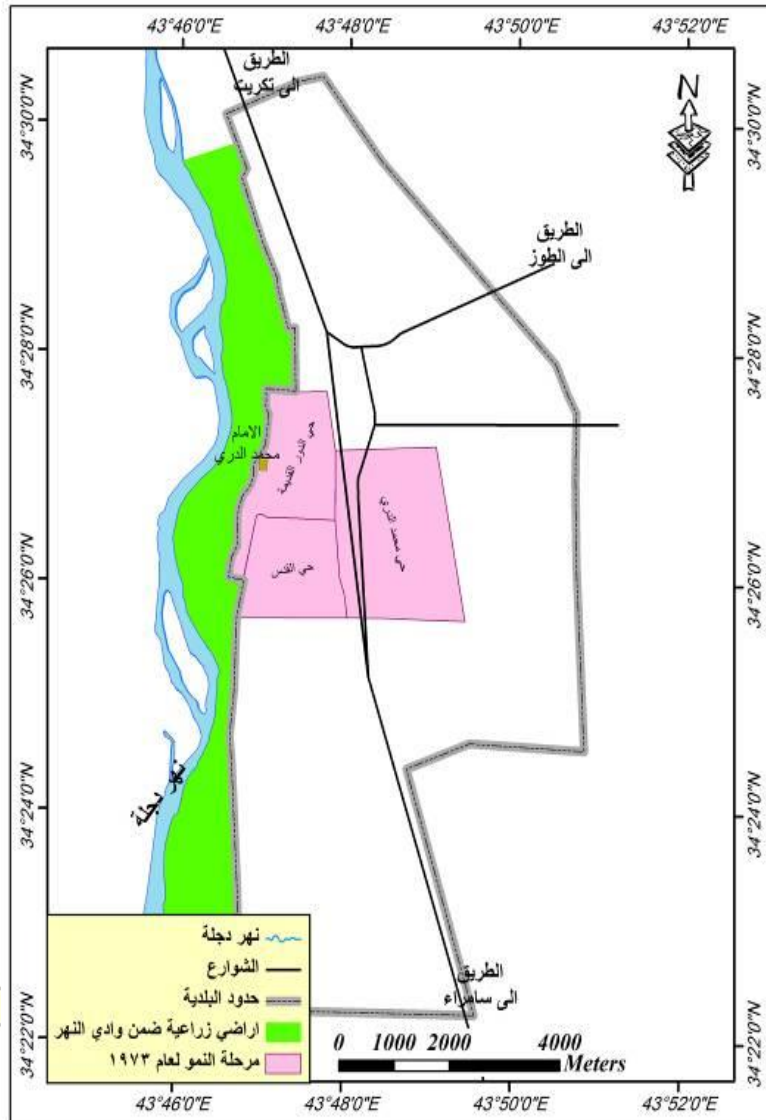
التصميم الأساسي لمدينة الدور عام ١٩٧٣



المصدر / مديرية بلدية الدور ، قسم تنظيم المدن ، ٢٠١٢

خريطة (٣)

التوسع المساحي لمدينة الدور عام ١٩٧٣ م

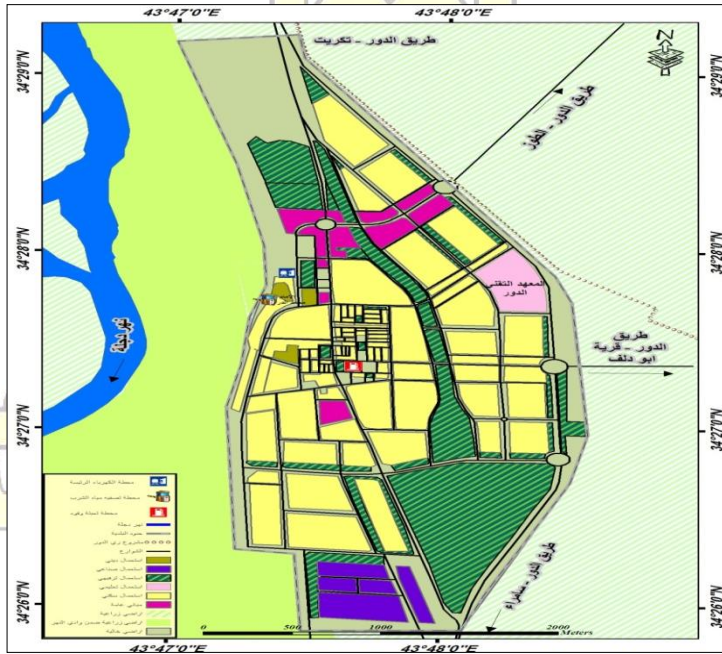


المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على التصميم الاساسي لعام ١٩٧٣ م

ثم دعت الحاجة الى تصميم ثاني للمدينة عام ١٩٨٦ نتيجة زيادة عدد سكان المدينة حيث أصبح عدد سكانها (٩٠٦٢) مما دعا إلى استحداث أحياء جديدة للمدينة وهي (حي ابو دلف واليرموك والربيع والرشد والقادسية والحي الصناعي) انظر خريطة (٤) و(٥)، وقدر عدد سكان هذه الأحياء (٣٨٤٢) نسمة بواقع (٤٩٣) وحدة سكنية تشغلها (٥٤٨) أسرة ، وجاءت استعمالات الأرض بنسب مختلفة وشغلت مساحة من الأرض قدرها (٦٩٢ هكتار) كما موضح في جدول (٢) .

خريطة (٤)

التصميم الاساسي لعام ١٩٨٦



مديرية

المصدر /

بلدية الدور ، قسم تنظيم المدن ، ٢٠١٢.

جدول (٢)

التوزيع المساحي لاستعمالات الأرض في مدينة الدور عام ١٩٨٦

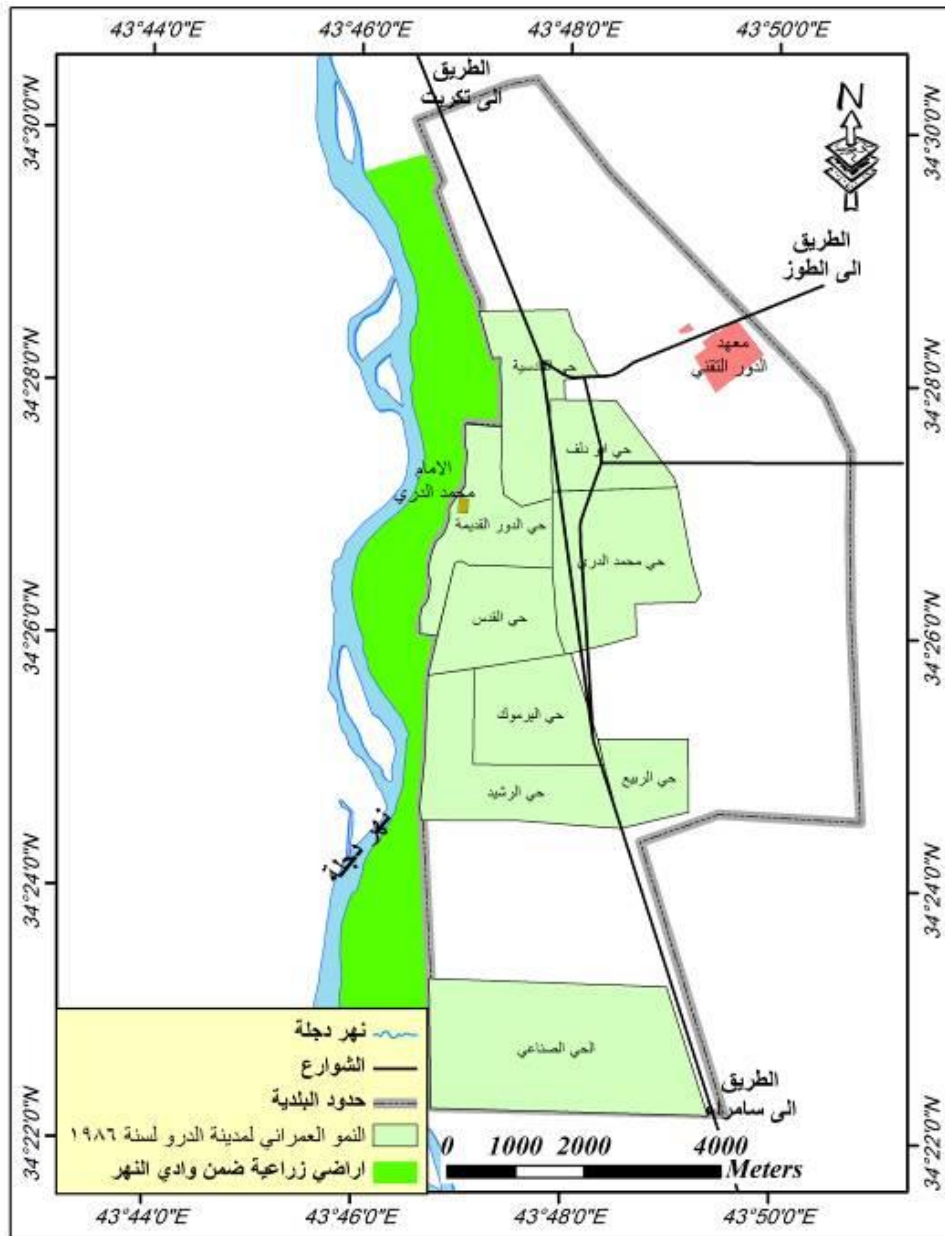
النسبة %	هكتار	الصنف
٥٠,٥	٣٤٩,٩	استعمال سكني
٦,٩	٤٧,٥	استعمال صناعي
١٣,٧	٩٥	استعمالات النقل
٧,٩	٥٤,٢	مباني عامة
٥,٦	٣٨	فضاءات خضراء
١,٤	١٠	استعمال ترفيهي
١,٣	٩,٢	استعمال تعليمي
٠,١	٠,٦	استعمال ديني
٠,١	٠,٦	استعمال صحي
١٢,٥	٨٦,٨	اراضي خالية
١٠٠	٦٩٢	المجموع

المصدر بالاعتماد على التصميم الأساس لسنة ١٩٨٦ ونتائج

برنامج ArcGis

خريطة (٥)

التوسع المساحي لمدينة الدور عام ١٩٨٦ م



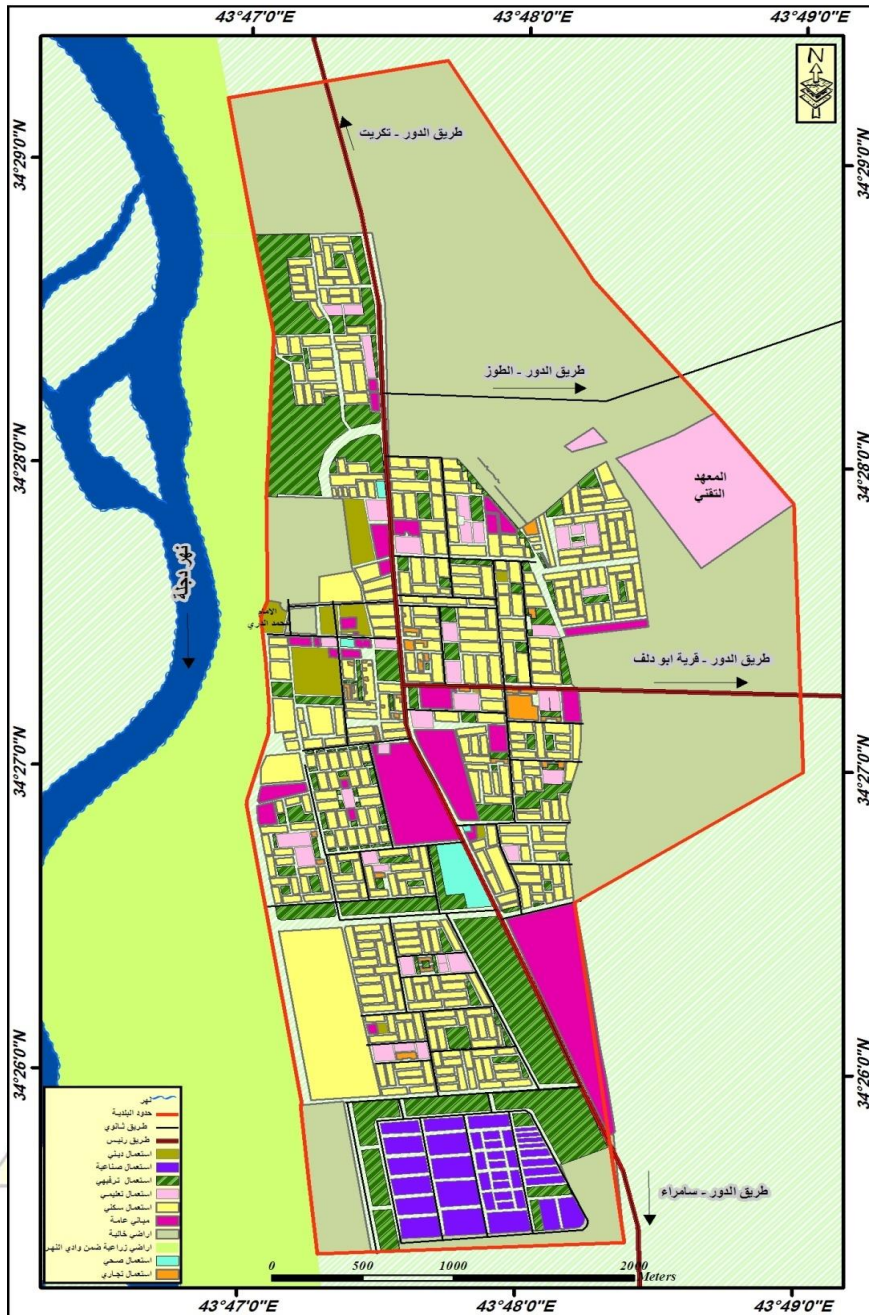
المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على التصميم الاساسي لعام ١٩٨٦ م

ومن ثم تم أزلت جزء كبير من حي الدور القديمة في عام ١٩٩٢ بقرار من الحكومة رافقه زيادة في عدد سكان المدينة الذي أصبح (١١٨٢٧) نسمة ، مما استوجب وضع تصميم أساسي جديد للمدينة حيث تم استحداث (٤) أحياء وهي (حي الخضراء وتل البنات والمنصور والزهور)، وقد ر عدد سكان الأحياء المستحدثة (٢٧٦٥) نسمة وبواقع (٤٦٥) وحدة سكنية تشغلها (٥٩٩) أسرة وشغلت استعمالات الأرض في المدينة مساحة مقدارها (٨٧٠ هكتار) كما موضح في جدول (٣) ، إذ يعد تصميم ١٩٩٢ المقر والمعمول به الآن انظر خريطة (٦) و (٧) جدول (٣)

التوزيع المساحي لاستعمالات الأرض في مدينة الدور عام ١٩٩٢م

النسبة %	هكتار	الصنف
٥٢	٤٥٤,٩٥	الاستعمال سكني
٠,٣	٢,٧	الاستعمال تجاري
١٠	٨٥	استعمالات النقل
٠,٩	٧,٦٦	الاستعمال الترفيهي
٣,٦	٣١,٧	الفضاءات الخضراء
٦,٩	٦٠,٣	المباني العامة
٧,١	٦١,٦	الاستعمال التعليمي
٠,٧	٥,٧٥	الاستعمال الصحي
٠,١	٠,٥	الاستعمال الديني
١٨,٤	١٥٩,٨	الاراضي الخالية
١٠٠	٨٧٠	المجموع

المصدر بالاعتماد على التصميم الأساس لسنة ١٩٩٢ ونتائج برنامج ArcGis



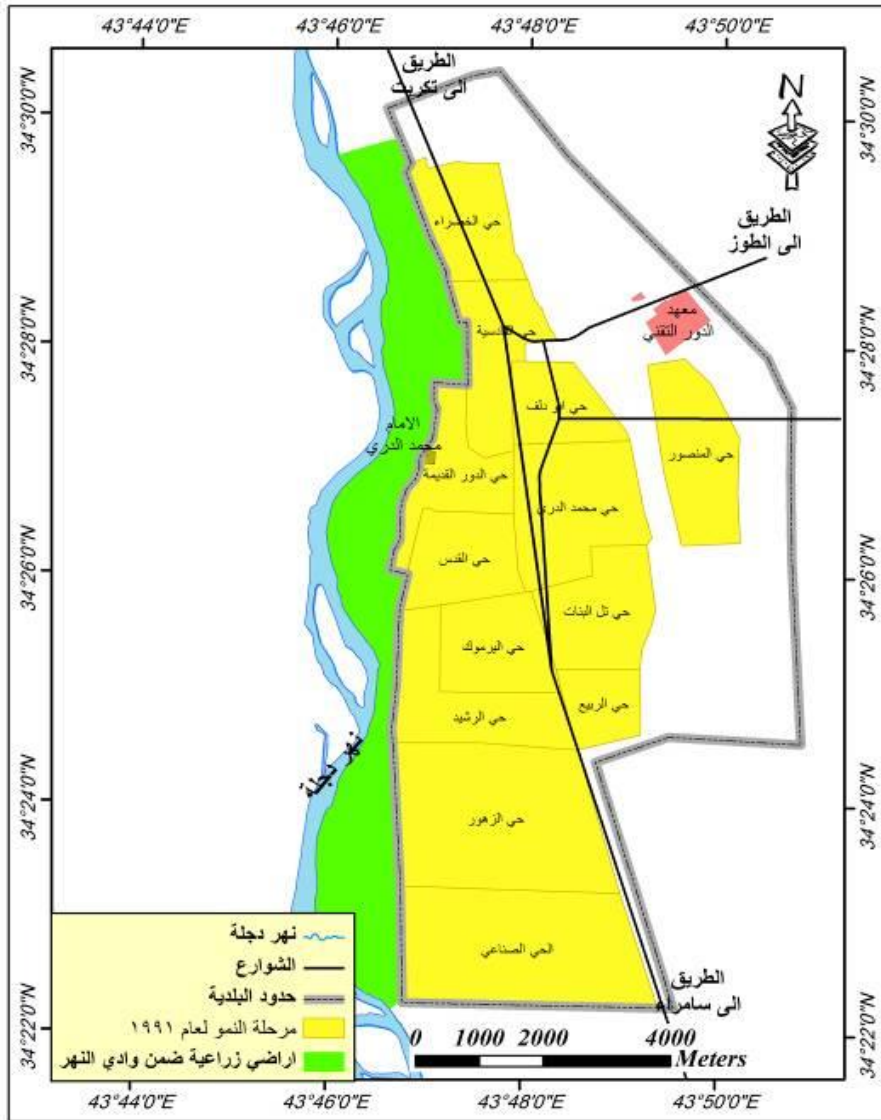
خريطة (٦)

التصميم الأساسي لمدينة الدور عام ١٩٩٩ المصدر / مديرية بلدية الدور، قسم تنظيم

المدن ، ٢٠١

خريطة (٧)

التوسع المساحي لمدينة الدور عام ١٩٩٢ م



المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على التصميم الاساسي لعام ١٩٩٢م
الانتساع المساحي لاستعمالات الأرض لمدينة الدور لعام ٢٠١٢م
لقد تطورت استعمالات الأرض في مدينة الدور عام ٢٠١٣ حيث شهدت
المدينة اتساعاً " مساحياً " ملحوظاً " والناسج من الزيادة السكانية حيث بلغ عدد سكان
المدينة حسب تقديرات
٢٠١٣م (٢٠٥٠٥) نسمة ، وبقاع (٢٨٨٣) وحدة سكنية لتشغلها (٢٩١٢) أسرة ،
كما مبين في جدول (٤) ، وهذا مما حتم على الإدارة الحضرية في المدينة من زيادة
تخصيص أماكن للسكن والخدمات ، وجاءت الاستعمالات بنسب متباينة كما هو
موضح في جدول (٤) وخريطة (٨) .

جدول (٤)

التوزيع المساحي لاستعمالات الأرض في مدينة الدور عام ٢٠١٣م

النسبة %	هكتار	الصنف
٥٦،٤	٨٩٥،٤	الاستعمال سكني
٠،٢	٤	الاستعمال تجاري
٢،٩	٤٧،٥	الاستعمال الصناعي
١٢	١٨٣،٨	استعمالات النقل
١،٦	٢٦	الاستعمال الترفيهي
٣،٥	٦١،٥	الفضاءات الخضراء
٦،٩	٦٠،٣	المباني العامة
٤،٩	٧٨،٥	الاستعمال التعليمي
٠،٤	٦،٨	الاستعمال الصحي
٠،١	٢	المساجد
١	١٧	المقابر

١١,٨	١٨٧,٣	الاراضي الخالية
١٠٠	١٥٨٦	المجموع

المصدر بالاعتماد على التصميم الأساس لسنة ١٩٩٢ (*) ونتائج برنامج ArcGis

ومن خلال مراجعة التصاميم التي مرت بها المدينة يمكننا التعرف على تطور استعمالات الأرض وكما يلي :

١- الاستعمال السكني

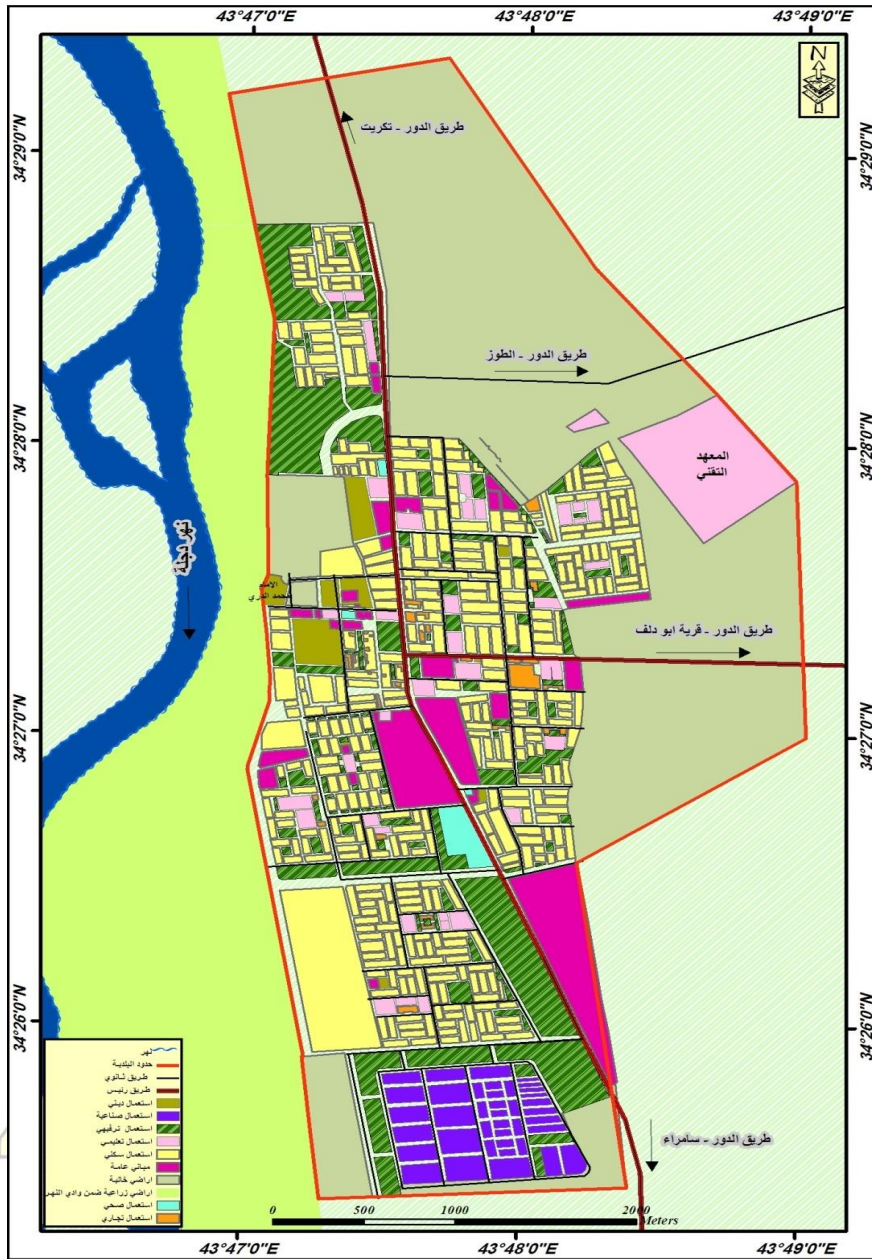
كشفت لنا الجدول (١) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ١٩٧٣ ان مساحة الاستعمال السكني تقدر بحوالي (١٣ هكتار) من المساحة الكلية البالغة (٢٤ هكتار) وشغلها ثلاثة أحياء ، استوطن فيها (٧٦٩) أسرة أي ما يقابل ٥٢٢٠ نسمة ، بينما يكشف لنا الجدول (٢) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ١٩٨٦ ان مساحة الاستعمال السكني قد شغلت مساحة (٣٤٩,٩ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٦٩٢ هكتار)، وشغلها ستة أحياء، استوطن فيها

(*) التصميم الاساسي لعام ١٩٩٢ هو آخر تصميم للمدينة والمعمول به حالياً .

خريطة (٨)

جامعة كركيت

التصميم الأساسي لمدينة الدور عام ١٩٩٢



المصدر / مديرية بلدية الدور، قسم تنظيم المدن ، ٢٠١٢

١١٧٩ أسرة أي مايقارب ٩٠٦٢ نسمة ، ويكشف لنا الجدول (٣) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور في عام ١٩٩٢ ان مساحة الاستعمال السكني قدرت ب(٤٥٤,٥٩ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) وشغلتها ٤ أحياء استوطن فيها ١٧٢٢ أسرة أي مايقارب ١١٨٢٧ نسمة ، ويكشف لنا الجدول (٤) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ٢٠١٣ ان مساحة الاستعمال السكني تقدر بحوالي (٨٩٥,٤ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار) لتشغلها ١٣ حيا، واستوطن فيها ٢٩١٢ أسرة أي مايقارب (٢٠٥٠٥) نسمة .

٢- الاستعمال التجاري

وقد كشف لنا الجدول (٢) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور عام ١٩٧٣ ان التصميم الاساسي للمدينة في عام ١٩٧٣ لم يخصص منطقة للاستعمال التجاري في المدينة وحتى في تصميم ١٩٨٦ لم يكن هناك منطقة للخدمات التجارية كما بينه الجدول (٢) ، وهذا مادعى المواطنين توفير هذه الخدمة بأنفسهم من خلال التغير في الاستعمال وخصوصا من الاستعمال السكني إلى استعمال تجاري ، وقد كشف لنا الجدول (٣) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ١٩٩٢ ان مساحة الاستعمال التجاري تقدر بحوالي (٢,٧ هكتار) من مجموع المساحة الكلية للمدينة البالغة (٧٨٠ هكتار) وان النشاط التجاري في عام ١٩٩٢ كان يشغل مساحة صغيرة متركزة في الشارع العام إضافة إلى المناطق النظرية التي خصصت ضمن تصميم ١٩٩٢ في حي تل البنات . بينما يكشف لنا الجدول (٤) الخاص باستعمالات الأرض

في مدينة الدور لعام ٢٠١٣ ، ان مساحة الاستعمال التجاري قد بلغت (٤ هكتار)، ومن المخطط السابق نجد ان النشاطات التجارية في عام ٢٠١٢ قد تطورت بشكل سريع وأخذت تتسع بمحاذات الطريق العام وسط المدينة وأجزاء متفرقة من أحياء المدينة ،

٣- الاستعمال الصناعي

كشف لنا الجدول (١) الخاص باستعمالات الأرض في عام ١٩٧٣ ان مساحة الاستعمال الصناعي قد بلغت (١,٤٨ هكتار) من مجموع المساحة الكلية لهذا العام البالغة (٢٤ هكتار) ، وقد كشف لنا الجدول (٢) عام ١٩٨٦ ان مساحة الاستعمال الصناعي تقدر بحوالي (٤٧,٥ هكتار) حيث خصص التصميم الأساسي لعام ١٩٨٦ منطقة خاصة بالاستعمال الصناعي (الحي الصناعي) في جنوب المدينة . اما حالياً فتشكل هذه المساحة للاستعمال الصناعي نسبة (٢,٩%) من مجموع الاستعمالات في المدينة لعام ٢٠١٣ البالغة مساحتها الكلية (١٥٨٦ هكتار)

٤- المباني العامة

ويكشف لنا الجدول (١) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ١٩٧٣ ان مساحة المنطقة المخصصة للمباني العامة للمؤسسات الحكومية قد حددت بالمنطقة المركزية فكانت مساحتها (١ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٢٣ هكتار) ، بينما كشف لنا الجدول (٢) الخاص باستعمالات الأرض لعام ١٩٨٦ ان مساحة المباني العامة قد زادت وأصبحت (٥٤,٢ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٦٩٢ هكتار) ، اما الجدول (٣) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ١٩٩٢ فقد كشف لنا مساحة المباني العامة البالغة (٦٠,٣ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) ، ثم زادت مساحة الأراضي المخصصة للمباني العامة لتصبح بحوالي (٧٨,٥ هكتار) في عام ٢٠١٣ هذا ماكشفه لنا الجدول (٤)

الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ٢٠١٢ من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار) .

٥- استعمالات الأرض للنقل

لقد كشف لنا (١) ان المساحة التي شغلها الطرق في المدينة لعام ١٩٧٣ بلغت (٣,٧ هكتار) من مجموع المدينة البالغة (٢٤ هكتار). كما بين الجدول (٢) ان مساحة الطرق قد بلغت في عام ١٩٨٦ (٩٥ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٦٩٢ هكتار) ، حيث باشرت الإدارة الحضرية بتبليط الطرق الفرعية وربط أحياء المدينة بطرق معبدة ، في حين يبين الجدول (٣) ، ان مساحة الطرق قد بلغت (٨٥ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) في عام ١٩٩٢ ، وسرعان ما تطورت شبكة النقل ووسائلها في مدينة حيث كشف لنا الجدول (٤) ان مساحة الطرق في عام ٢٠١٣ قد بلغت (١٨٣,٨ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار) ..

٦- الاستعمال الترفيهي

كشف لنا الجدول (١) الخاص باستعمالات الأرض في مدينة الدور لعام ١٩٧٣ ان الاستعمال الترفيهي شغل (٠,٤ هكتار) من مجموع المساحة الكلية (٢٤ هكتار) وقد ازدادت مساحة المتنزهات والملاعب والمناطق الخضراء في عام ١٩٨٦ وذلك من جدول (٢) حيث بلغت مساحتها (١٠ هكتار) من مجموع المساحة الكلية (٦٩٢ هكتار) ، ويكشف لنل الجدول (٣) لعام ١٩٩٢ عن تطور هذا الاستعمال حيث بلغت مساحته (٧,٦٦ هكتار) من المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) ، ومن ثم جاء جدول (٤) الخاص باستعمالات الأرض لعام ٢٠١٣ ليكشف لنا المساحة التي شغلها المناطق المخصصة للاستعمال الترفيهي تقدر بمساحة (٢٦ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار) .

٧- مناطق الخدمات العامة

١- الاستعمال التعليمي

فقد كشف لنا الجدول (١) ان مساحة الاستعمال التعليمي لعام ١٩٧٣ قد شغل مساحة (٠,٦ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٢٤ هكتار) ، اما في عام ١٩٨٦ فقد كشف لنا الجدول (٢) ان الاستعمال التعليمي في المدينة قد شغل مساحة مقدارها (٩,٢ هكتار) من مجموع المساحة الكلية (٦٩٢ هكتار) ، بينما كشف لنا الجدول (٣) الخاص باستعمالات الأرض في المدينة لعام ١٩٩٢ ان الاستعمال التعليمي قد تطور كثيراً حيث بلغت مساحته (٦١,٦ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) ، وأخيراً جاء الجدول (٤) الخاص باستعمالات الأرض لعام ٢٠١٢ ليكشف لنا ما وصلت إليه مساحة الاستعمال التعليمي حيث شغل مساحة (٧٦,٢ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار).

٢- الاستعمال الديني

كشف لنا الجدول (١) ان مساحة الاستعمال الديني في عام ١٩٧٣ شغلت مساحة من الأرض مقدارها (١ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٢٤ هكتار) ، بينما كشف لنا الجدول (٢) الخاص باستعمالات الأرض في المدينة لعام ١٩٨٦ ان مساحة الاستعمال الديني قد شغلت مساحة (٠,٦ هكتار) من مجموع المساحة الكلية (٦٩٢ هكتار) ، اما الجدول (٣) لعام ١٩٩٢ فقد بين لنا المساحة التي شغلتها الأماكن الدينية والبالغة (٠,٥ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) ، اما جدول (٤) الخاص باستعمالات الأرض في المدينة لعام ٢٠١٣ فقد كشف لنا عن مساحة الاستعمال الديني حيث بلغت مساحة المساجد (٢ هكتار) ، اما المقابر فكانت مساحتها (١٧ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار) .

٣- الاستعمال الصحي

كشف لنا الجدول (١) الخاص باستعمالات الأرض في المدينة لعام ١٩٧٣ ان مساحة الاستعمال الصحي شغلت مساحة (٠,٣ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٢٤ هكتار) ، اما الجدول (٢) الخاص باستعمالات الأرض لعام ١٩٨٦ فقد كشف عن مساحة الاستعمال الصحي قد بلغت (٠,٦ هكتار) من مجموع المساحة الكلية (٦٩٢ هكتار) ، فيما كشف لنا الجدول (٣) الخاص باستعمالات الأرض لعام ١٩٩٢ ان مساحة الاستعمال الصحي بلغت (٥,٧٥ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (٨٧٠ هكتار) ، اما جدول (٤) الخاص باستعمالات الأرض في المدينة لعام ٢٠١٣ فقد بين التطور الكبير لمساحة الاستعمال الصحي والنتائج عن المشروع ببناء مستشفى في المدينة في حي الرشيد حيث بلغت مساحة هذا الاستعمال (٦,٨ هكتار) من مجموع المساحة الكلية البالغة (١٥٨٦ هكتار).

المبحث الثالث

مراحل وانماط نمو المدينة

أولاً:- مراحل نمو المدينة

سوف يتم تقسيم مراحل نمو المدينة الى اربعة مراحل ، المرحلة الاولى قبل عام ١٩٥٨ م والمرحلة الثانية إذ اصبحت ناحية عام ١٩٥٨ م والمرحلة الثالثة عندما اصبحت قضاء عام

١٩٧٦ م والمرحلة الرابعة حياة المدينة الحالية ٢٠١٣ . (الدوري ، فاطمة ٢٠١٣).

المرحلة الاولى ما قبل (١٩٥٨ م)

رغم طوال المدة التي استغرقتها المدينة خلال نموها في هذه المرحلة إلا ان نمو المدينة كان

بطيئاً وهذا واضح من خلال ما شغلته المدينة من مساحة في تلك المرحلة جدول (٥) وسوف يتضح من هذه المرحلة التطور التاريخي والمورفولوجي معاً لمدينة الدور لما لهذه المرحلة من أهمية كبرى في حياة وتاريخ المدينة ... ولطول امتداد هذه المرحلة

فمن الممكن تقسيمها ثانويا على مرحلتين تبعا للمتغيرات التي حدثت على وفق كل مرحلة كالآتي :

أ - (مرحلة النشأة و حتى عام ١٩٢٠)

ففي هذه المرحلة كما أسلفنا أقيمت المدينة على كهف ذي صخور وحجارة يطل على نهر دجلة من جهة الشرق (الدجيلي ١٩٧٠) . وعلى الرغم من عدم توافر الادلة التاريخية عن المدينة وقلة المعلومات التي يعتمد عليها في رسم وتوضيح تاريخها وقلة من كَتَبَ عنها ، غير اننا يمكن ان نقول انَّ مدينة الدور تعدُّ من المناطق القديمة في التاريخ وذلك من خلال بعض الادلة والاثار الموجودة فيها ، ومن خلال ماورد لمدينة الدور من اسماء كثيرة ذكرها الكلدانيون وغيرهم في كتبهم يتضح لنا ان هذه المدينة ترجع الى عصور ما قبل التاريخ وقبل الاسلام .

حيث كانت المدينة عبارة عن مجموعة من البيوت البسيطة واغلبها بنيت من الطين وسقوفها من الخشب والحصير وبعدد قليل جدا من السكان لايتجاوز (١٥٠٠) نسمة تقريبا كانوا يحصلون على الماء من نهر دجلة مباشرة ، وكان لوجود مرقد الامام محمد الدري مع مسجد صغير ذو أهمية كبيرة في حياة المدينة لممارسة طقوسهم الدينية ، أما التعليم فكان مقتصر على الكتاتيب وخصوصا لتعليم القرآن ، أما النشاط التجاري فكان معدوما في تلك الحقبة الزمنية وكان مقتصر على جلب احتياجاتهم من خارج المدينة ساعدهم في ذلك وقوع المدينة وبدء الاستيطان على ضفة نهر دجلة إذ كان أهم واسطة للنقل ومايخص الخدمات الصحية هي الأخرى كانت معدومة تماما .

ب - مرحلة النمو البطيء من ١٩٢١ - ١٩٥٧

تعد هذه المرحلة امتدادا لمرحلة النشأة الأولى المذكورة آفا ، وتمتاز هذه المرحلة عموماً بغياب التخطيط العلمي المدروس لنموها ، سواءً على مستوى الكل أم الجزء ، بل كان السبب في ذلك عوامل أخرى غير تخطيطية نابعة من الوظائف التي مارستها

المدينة في تلك المرحلة ، والتي سيأتي ذكرها لاحقاً ، ظلت مدينة الدور قرية من قرى سامراء حتى أخذت بالنمو والتطور والتوسع بعد تشكيل الحكومة الوطنية في العراق عام ١٩٢١م إذ أصابت المدينة تحولات اقتصادية واجتماعية ، وكانت مدينة الدور في هذه المرحلة مقتصرة على حي واحد (حي الدور القديمة) ، جدول (٥) ، ذات الأزقة الضيقة تفصل بينها شوارع ترابية ، وفي هذه المرحلة كان نظام الطرق يتوافق مع نظام الشوارع في المدن الإسلامية القديمة . ذات النظام العضوي الذي يتسم بشوارعه الملتوية الضيقة وغالباً ما تكون هذه الطرق غير نافذة (مغلقة) وكذلك الأزقة ذات الاتجاهات غير الواضحة ويتراوح عرضها ما بين (١,٥ - ٣) م تكفي لمرور السابلة والعربات البسيطة التي تجرها الحيوانات، ويتوسط هذه الأزقة الجامع الكبير في الدور وهو اول جامع في المدينة كان يسمى بالجامع الكبير اما اليوم يسمى جامع عمر بن عبد العزيز فضلاً عن مساجد صغيرة أخرى ، وكان الجامع النواة الاولى للمدينة حيث كان مركز الفعاليات للتجمعات البشرية وكانت المنازل مبعثرة حول هذا الجامع ، وكان السكن عشوائي بسبب غياب التخطيط ، فضلاً عن وجود ضريح الامام محمد الدوري وسط حي الدور القديمة ، و مدرسة علمية الى جانب هذا الضريح ، إذ نمت المدينة في هذه المرحلة بخطوات بطيئة جداً انظر خريطة (٩) وخريطة (١٠). واذا استعرضنا استعمالات الارض في المدينة نجدها كالاتي فمن ناحية الوظيفة التجارية كانت مقتصرة على عدد قليل من المحلات التجارية المنتشرة بين المنازل مع وجود سوق للجزارين وسوق للخضار. ومن جانب اخر تضمن وقوعها على الضفة اليسرى لنهر دجلة سهل لها عملية التبادل التجاري باستخدام النقل النهري (الاكلاك) التي كانت تسير في نهر دجلة من مدينة الموصل باتجاه المدينة ومنه الى مدينتي سامراء وبغداد واستمرت هذه العملية لغاية عام ١٩٥٧م وهو تاريخ اكتمال بناء سدة سامراء الحالية مما ادى الى اضمحلال هذه الوسيلة بسبب قطع الطريق النهري إلى بغداد أولاً ، وظهور حركة السيارات كوسيلة جديدة ثانياً. في حين اعتمدت الوسيلة الثانية على النقل بواسطة الحيوانات لنقل الحمولات باتجاه معاكس

المرحلة	عدد السكان	معدل النمو*	عدد الاحياء	المساحة / هكتار	عدد الاسر	عدد الوحدات السكنية
١٩٥٧	٢٧٤٩	-	١	٣	-	٢٠٠
١٩٧٥	٥٢٢٠	٥٠٦	٣	٢٤	٧٦٩	٦٥٨
١٩٩١	٩٠٦٢	٣٠٢	٦	٨٧٠	١١٧٩	١١٥١
٢٠١٢	٢٠٥٠٥	٣	١٣	١٥٨٦	٢٩١٢	٣٨٨٣

لحركة النهر او المناطق البعيدة عنه ، في حين كانت وظيفة المدينة الصناعية شبه معدومة باستثناء مطحنة في المدينة، وصناعة الجص واللبن لاجراض البناء ، في حين إنّ وظيفتها الصحية على أبسط ما تكون إذ تحتوي المدينة على مستوصف صحي واحد وبسيط جدا افتتح عام ١٩٥٤م . اما الوظيفة التعليمية أنشئت اول مدرسة ابتدائية للبنين عام ١٩٢٣.

جدول (٥)

النمو الحضري لمدينة الدور للمدة ١٩٥٧-٢٠١٢

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء صلاح الدين، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٩.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان لعام ١٩٧٧م.

- التصميم الاساسي لمدينة الدور لعام ١٩٧٣

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٨٧ .

- التصميم الاساسي لمدينة الدور لعام ١٩٨٦ .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء صلاح الدين ، بيانات الحصر والترقيم ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء تكريت ، المجموعة الإحصائية الخاصة بمحافظة صلاح الدين ، بيانات غير منشورة. ٢٠١٠ .
- التصميم الاساسي لمدينة الدور لعام ١٩٩٢ م .

* تم استخراج معدل النمو بالاعتماد على المعادلة التالية (الدوري ، نجم ، ٢٠٠٥)

$$r = \sqrt[t]{\frac{p1}{po}} - 1 * 100$$

= معدل النمو السكاني

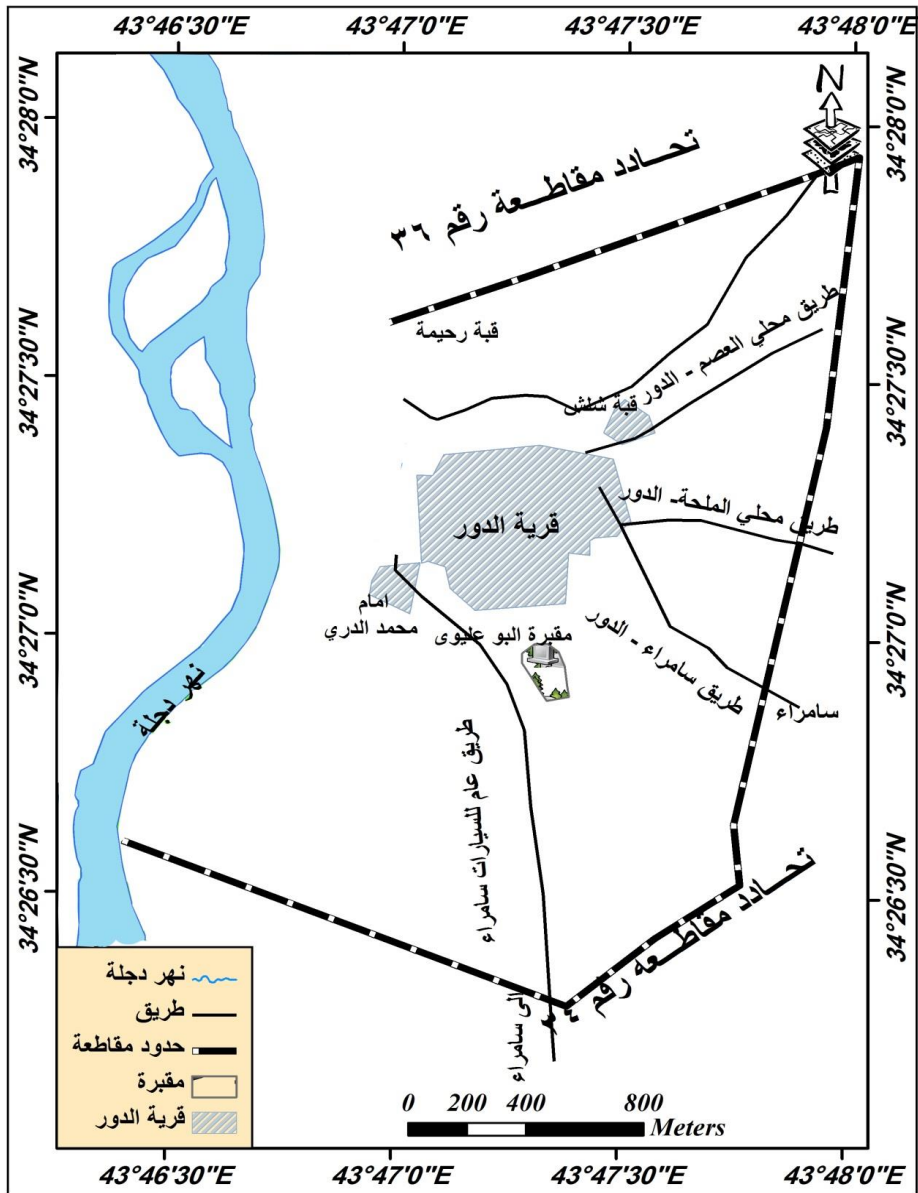
$P1$ = عدد السكان في التعداد اللاحق
 P = عدد السكان في التعداد السابق
 t = عدد السنوات بين التعدادين .

خريطة (٩)

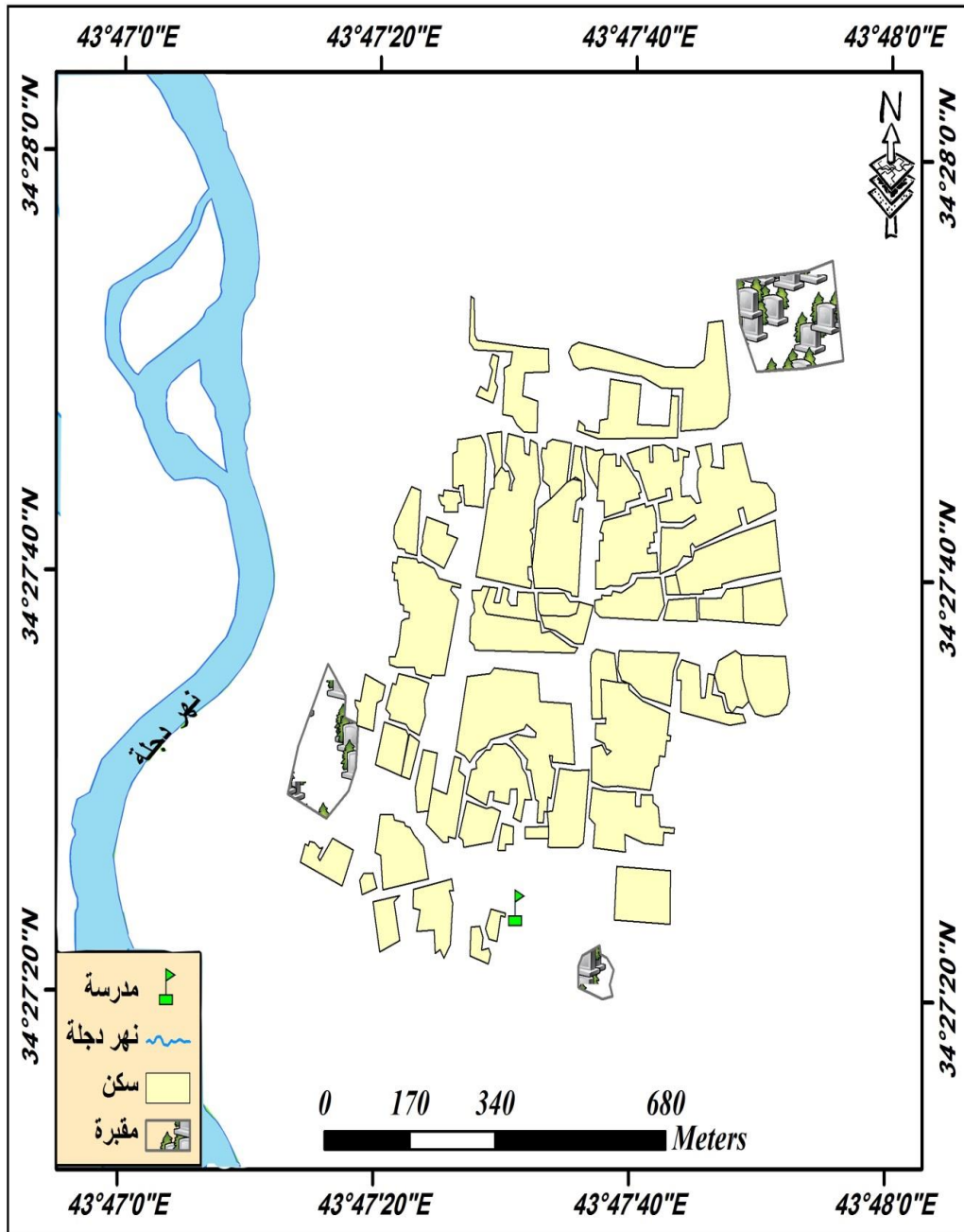
مدينة الدور كونها قرية ما قبل عام ١٩٥٧

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على : مديرية بلدية قضاء الدور / قسم تنظيم المدن .

خريطة (١٠)



مدينة الدور عام ١٩٥٧



المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على : مديرية بلدية قضاء الدور / قسم تنظيم المدن

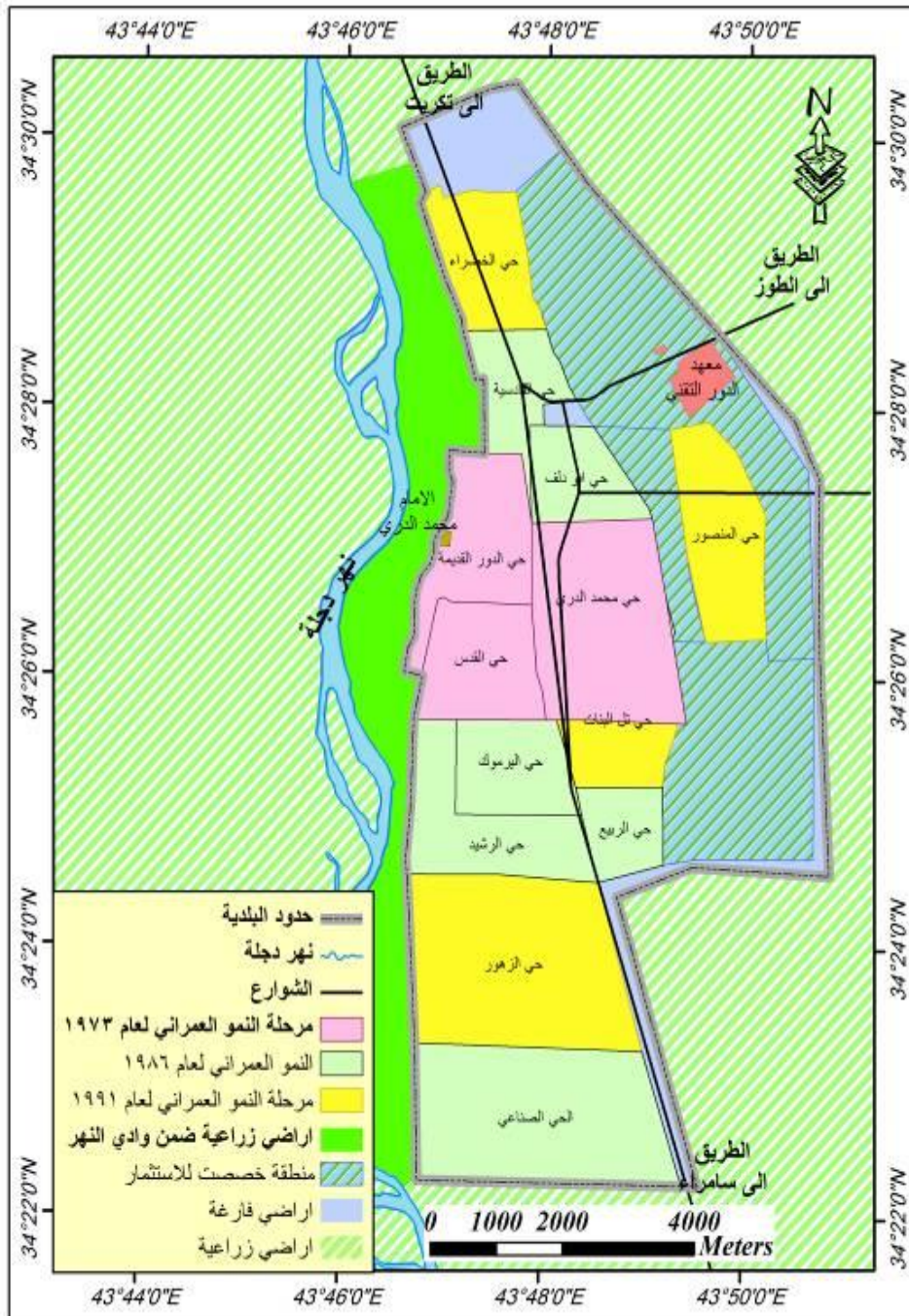
كما افتتحت في المدينة مكتبة عامة سنة ١٩٥٧ م. ومن الامور الاخرى المهمة للمدينة فقد انتخب عنها نائب في سامراء في عام ١٩٣٠ م. وظلت ناحية تابعة لقضاء سامراء. (الدوري ، عساف ، ٢٠١١)

المرحلة الثانية (١٩٥٨-١٩٧٥)

بعد زوال الحكم الملكي ومجيء الحكم الجمهوري عام (١٩٥٨م) إذ أصبحت قرية الدور ناحية بعد هذا التاريخ بموجب المرسوم الجمهوري ذي الرقم (٢٦٨) الصادر في ١٤/٩/١٩٥٨ وظلت تابعة لقضاء سامراء . (السامرائي ، يونس ، ١٩٧٤) . ونتيجة لزيادة عدد السكان في المدينة إذ وصل عدد سكان الحضر وحسب تعداد ١٩٦٥م (٣٨٠٨) نسمة من مجموع (١٣٥٩١) نسمة (وزارة التخطيط ، ١٩٦٩) . يتوزعون على ثلاثة احياء هي (حي الدور القديمة و القدس ومحمد الدري)، انظر خريطة (١١). تضمنت هذه المرحلة للمدينة إضافات نسبية محددة إلى جزئها التقليدي بعدما كانت تقتصر على حي الدور القديمة فقط ، ولكن دون انقطاع عن عناصر الأصالة في المرحلة السابقة ، وقد تم تبليط أزقة المدينة بمادة الاسمنت عام ١٩٦٧م وهي امتداد لخطوط الأزقة الرئيسة في المرحلة السابقة (الدوري ، عساف ، ٢٠١١) ويعد طريق الدور - سامراء من أولى الطرق التي تم تعبيدها في القضاء وذلك عام ١٩٦٨م ويربط مدينة الدور بقضاء سامراء ومنها الى بغداد والمحافظات الأخرى وهو بمسار واحد للذهاب والإياب . (الدوري ، رعد ، ٢٠١٠) . وقد انعكس ذلك على زيادة النشاط التجاري والاقتصادي للمدينة فضلا عن بناء مؤسسات حكومية للمدينة مما دعت الحاجة إلى اعتماد التخطيط الحضري وصاحب ذلك ظهور سوق جديدة للمدينة تضم عددًا من الدكاكين وناادي للموظفين، فضلا عن زيادة في الخدمات ، ومنها التعليمية إذ افتتحت إعدادية الدور للبنين عام ١٩٥٨م ثم افتتحت مدرسة الدور الابتدائية الأولى للبنات عام ١٩٥٩م ثم ثانوية الدور

للبنات عام ١٩٧٣م ثم ثانوية الدور المسائية للبنين عام ١٩٧٥م . (قسم تربية الدور ، ٢٠١٣) ، اما الخدمات الصحية فقد تم انشاء مركز صحي عام ١٩٦٢م ، فضلا عن خدمات البنى الارتكازية إذ شملت تبليط شوارع المدينة ومدها بشبكات حديثة للطاقة الكهربائية، وشبكات المياه الصالحة للشرب ، وتم انشاء إسالة الماء عام ١٩٦١م (الدوري ، عساف ، ٢٠١١). وكان لقرار تأميم النفط عام ١٩٧٢، وما تبعه من ارتفاع عوائد العراق المالية أثر كبير في تحسن المستوى الاقتصادي في عموم محافظات القطر ومنها محافظة صلاح الدين إذ شهدت الوحدات الادارية في المحافظة ومنها مدينة الدور على وجه التحديد ازدهارا ملحوظا بتطور المدينة مما جعلها مراكز حضرية جاذبة للسكان. واستمر النمو السكاني للمدينة حتى اصبح عدد السكان بحسب تعداد ١٩٧٧م (٥٢٢٠) نسمة. وبالتالي زيادة الطلب على خدمات السكن لاستيعاب تلك الزيادة، و قامت الدولة تبعا لذلك وتحديدًا عام ١٩٧٣م وبالتعاون مع مديرية التخطيط والهندسة العامة ومديرية بلديات محافظة صلاح .

مراحل تطور مدينة الدور للمدة (١٩٧٣ - ٢٠١٢)



المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على التصاميم الاساسية (١٩٧٣ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٢) ، مديرية بلدية الدور / قسم تنظيم المدن .

الدين بوضع مخطط عام للمدينة في وزارة البلديات سابقاً يهدف الى تنظيم خطة المدينة وتطورها . الحضري بما في ذلك استخدامات الأرض فيها على وفق سقف زمني يمتد الى عام (١٩٨٦م) وبتقديرات سكانية لا تتجاوز (٩٠٠٠) نسمة وكان التصميم الأساس لعام ١٩٧٣م لمدينة الدور الخطوة الأولى في مسيرتها التخطيطية. المرحلة الثالثة (١٩٧٦-١٩٩١)

أصبحت مدينة الدور بمستوى قضاء عام ١٩٧٦ (السامرائي ، مجيد ، ١٩٩٠) بعدما اصبحت الدور مركزاً للقضاء وهذا يعني التوسع الكبير في مجال تقديم مختلف الخدمات التي اقترنت بتسهيلات النقل التي اتاحتها الطرق التي تمر او تتطرق منها ، مما ادى الى المزيد من تركيز السكان فيها (السامرائي ، مجيد ، ١٩٩٠) مما استدعت الحاجة الى انشاء طريق الدور - تكريت والذي يبلغ طوله ٢٥ كم في عام ١٩٧٦م ليربط مدينة الدور بمدينة تكريت وبعد ذلك بركوك ومنه الى المحافظات الشمالية (الدوري ، رعد ، ٢٠١٠) ويعد تطور المدينة في هذه المرحلة تطوراً متزايداً استناداً الى المرحلة السابقة ، إذ بدأت الملامح الأولى للتغير الحضاري الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، إذ بلغت مساحة المدينة نهاية هذه المرحلة (٨٧٠) هكتاراً ، وعدد السكان (٩٠٦٢) نسمة. ونتيجة لارتفاع معدل النمو لسكان الحضر للمدة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٧ إذ بلغ (٥١،١ %) وذلك بسبب الزيادة الطبيعية فضلاً عن عامل الهجرة الوافدة الكبيرة إلى المدينة لجملة من العوامل الجاذبة منها إقامة المشاريع الصناعية (الدوري ، نجم ، ٢٠٠٥) ، ومنها تأسيس شركة صلاح الدين في عام ١٩٨١ تحت اشراف شركة (Thomson .Csf co.) وهي متخصصة

في انتاج اجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات الكهربائية ولوحات السيطرة وقطع الغيار الالكترونية والميكانيكية والبلاستيكية وسابقا كانت ترتبط بالتصنيع العسكري قبل عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٨ اصبحت جزء" من وزارة الصناعة والمعادن (مديرية بلدية الدور ، ٢٠١٢) ، ولاحتواء هذه الزيادة السكانية السريعة للمدينة في هذه المرحلة ، والتي باتت ملامحها واضحة من خلال الطلب العالي على الوحدات السكنية إذ تم توزيع قطع للأراضي السكنية للعسكريين مما دعت الحاجة الى اعداد تصميم جديد للمدينة في عام ١٩٨٦م لاحتواء الزيادة السكانية من مساحات للسكن وتوفير الخدمات إذ ضم التصميم الجديد (٦) احياء سكنية. وان ابرز الاحياء التي ظهرت ضمن هذه المرحلة هي (حي القادسية وحي ابو دلف وحي الدواجن) سابقا) حاليا حي الربيع والحي الصناعي وحي اليرموك وحي الرشيد (كما وضحنا بالخريطة (٥). ونلاحظ في هذه المرحلة زيادة في الخدمات العامة ومنها التعليمية والصحية ومن ذلك افتتاح عدد من المدارس الابتدائية والثانوية ورياض الاطفال إذ كانت احصائية عدد المدارس التي تم تأسيسها في هذه المرحلة (٦) مدارس (قسم تربية الدور ، ٢٠١٣). فضلا عن افتتاح المعهد التقني عام ١٩٨٨م . وفي هذه المرحلة كان بدء انطلاق المدينة في التطور فتسارع نموها شمالاً وشرقاً وجنوباً فبات واضحا من خلال انتشار استعمالات الأرض المختلفة بين احياء المدينة ونتيجة لعدم وجود مناطق تجارية مخصصة للوظيفة التجارية فقد تم توطين المحال التجارية عشوائيا منها من أخذ امتداد الشارع العام الذي يربط المدينة بمدينتي تكريت وسامراء والذي تم حصول موافقات رسمية لاعتباره شارعاً "تجاريا"، ومنها كان مبعثراً داخل الأحياء السكنية . ثم استمر التوسع العمراني للمدينة بشكل كبير مترافقاً مع التطور الحاصل في وسائل النقل ووسائطه في هذه المرحلة ، إذ ربطت إحياء المدينة السكنية بعدد كبير من الشوارع الفرعية المعبدة وغير المعبدة.

المرحلة الرابعة (١٩٩٢-٢٠١٢)

إنّ هذه المرحلة هي من أهم المراحل لنمو مدينة الدور ، لأنها نتاج لكل تلك السنين التي مرت بها المدينة ، انظر خريطة (٧) ، ومن الجدير بالذكر ان في تموز ١٩٩٢ تم ازالة المنطقة القديمة المسماة حي الدور القديمة بقرار من الدولة وتعويض من يرغب بازالة داره بمبلغ مالي ، وتم ذلك مع بقاء عدد قليل من الاشخاص على ممتلكاتهم وهذا ما خلق مشكلة حاليا في التخطيط العمراني الجديد للمدينة . فقد تم اعداد تصميم اساسي جديد للمدينة في عام ١٩٩٢م ودخلت مدينة الدور في هذه المرحلة تجربة التخطيط الحضري الشامل مع تباين في نسب تنفيذ ما جاءت به المخططات او التصاميم الأساسية للمدينة . فقد ازداد اهتمام الدولة بمجال التخطيط الحضري فقد تكونت وحدات للتخطيط العمراني في المدينة شأنها في ذلك شأن المدن العراقية الأخرى ، هدفها معالجة التخلف النسبي في البنى الإرتكازية المجتمعية والفنية . ونتيجة النمو السنوي السكاني المرتفع للمدينة إذ بلغ معدل النمو عام ١٩٩٧ (٣,٢ %) وقد رافق ذلك توسع في المساحة أيضا وتوسعت المدينة بين نهاية المرحلة السابقة ونهاية هذه المرحلة أي بين عامي (١٩٧٧) و (٢٠١٢) من (٢٤) هكتاراً الى (١٥٨٦) هكتاراً على التوالي ، كما وضعنا في جدول (٥) ، وازداد عدد سكانها من (٥٢٢٠) نسمة الى (٢٠٥٠٥) نسمة وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ م وبسبب الهجرة الى المدينة من مختلف انحاء المدن العراقية . لذلك دعت الحاجة الى توفير السكن ومجمل الخدمات العامة من خلال استحداث احياء جديدة للمدينة فقد تم استحداث الاحياء التالية (حي تل البنات و الخضراء و المنصور و الزهور) ، وان هذا التطور (السكاني والمساحي) صاحبه زيادة الطلب على الخدمات وفرص للعيش وخصوصاً بعد ما اصبح عدد العاطلين عن العمل في هذه المرحلة يتزايد يوماً بعد آخر مما دعا اكثرهم الى استغلال مساكنه وخصوصاً ذات المواقع القريبة من الشوارع الرئيسية وإقامة محلات تجارية . اما في مجال الخدمات العامة ففي مجال التربية والتعليم فقد تم تأسيس عدد آخر من المدارس إذ بلغ عددها (١٩) مدرسة ليصبح العدد الاجمالي للمدارس في المنطقة الحضرية (٣١) مدرسة (قسم تربية الدور ،

(٢٠١٣) . أما في مجال الخدمات الصحية فقد انشئ المركز الصحي النموذجي عام ٢٠٠٨ ثم افتتح بعده مركز صحي آخر جنوب شرق المدينة عام ٢٠١١ وحاليا يتم إنشاء مستشفى في جنوب غرب المدينة في حي الرشيد بواقع (١٠٠ سرير / شخص) .

ثانياً أنماط التوسع في مدينة الدور

لقد اتخذت مدينة الدور أنماط متعددة في توسعها يمكن أجمالها بما يأتي :

أ- النمط العشوائي

هو الامتداد العمراني لاستعمالات الأرض الحضرية دون تخطيط حضري مسبق أي امتداد حضري عشوائي أو توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود واقامة تلك الاستعمالات وهي تتخذ أشكال عديدة من أهمها (الشكل التراكمي) أستغلال الفضاءات الفارغة داخل المدينة . أو بالبناء عند المشارف أحيانا إذا ماكان سعر الأرض مرتفعاً في الداخل وقد واكب هذا النمط من النمو المركز الحضري القديم (حي الدور القديمة) التي تمتاز بصغر إطارها المساحي . وكانت حركة السكان بين موقع العمل والسكن محدودة تتم دون أستعمال أية واسطة . كما في خريطة (١٠) .

ب- النمط المخطط

يتم هذا التوسع من خلال تدخل السلطات التخطيطية وتبعاً لسياسة الدولة من خلال وضع الخطط والسياسات المناسبة لظروف المدينة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لغرض توجيه التوسع الحضري للمدينة وتنظيمه وتجهيزه بخدمات البنى التحتية وذلك من أجل التنسيق ما بين الشكل الحضري والرغبة في توفير سكن ملائم للسكان وفي مكان مناسب وتجنب ظهور التجمعات العشوائية ويمتاز هذا التخطيط بأنه يختار أفضل الاتجاهات المناسبة للتوسع وبما يتلاءم وإمكانيات المدينة المتوفرة ، ويأتي بعد دراسة واختيار عدة بدائل لاختيار أفضلها على أسس تتعلق بالبنية

الاجتماعية ، الاقتصادية ، البنية الوظيفية والعمرانية للمدينة . وربما يختار بديلاً ناتجاً عن مزج أكثر من بديل لغرض ضمان نجاح الخطة الموضوعية (الاشعب ، خالص ، صباح محمود ، ١٩٨٣م). ومن أبرز الأنظمة التي توضح التوسع المخطط لمدينة الدور هو (النمو القطاعي) وهنا يتم توسع المدينة على شكل قطاعات قريبة من المدينة القديمة ومتفرعة منها وتعتمد على نمط طرقها . ولابد من توفير مركز صحي وتجاري وخدمي في كل قطاع وهذه القطاعات سوف تتصل ببعضها والنتيجة ستكون أكثر تماسكا والمجال يبقى مفتوحاً أمام التوسع المستقبلي ، وفي عام ١٩٧٣ أعد أول تصميم أساسياً لمدينة الدور ، أما أبرز الأحياء التي تم توقيعها في التصميم فهي (حي الدور القديمة وحي القدس وحي محمد الدري) زمن ثم جاء تصميم ١٩٨٦ وبموجب هذا التصميم تم استحداث أحياء جديدة هي (حي ابو دلف والقادسية واليرموك (حي العسكري سابقاً) والرشد والحي الصناعي وحي الربيع (حي الدواجن سابقاً)) فضلاً عن استكمال الأحياء القديمة وهي (حي الدور القديمة وحي القدس وحي محمد الدري) ، ونظراً للتوسع الحاصل في المدينة دعت الحاجة الى وضع تصميم جديد للمدينة وكان ذلك عام ١٩٩٢م ، حيث تم التعديل للتصميم بناء على طلب محافظة صلاح الدين / وحدة التخطيط العمراني بكتابها ذي العدد ٤٥٥٧ في ١٦/١٢/١٩٩٠ وقد تم تعديل المنطقة المخصصة مباني عامة الى استعمال زراعي وخضراء بناء على طلب محافظة صلاح الدين / وحدة التخطيط العمراني بكتابها ذي العدد ٦٩٣ في ٢١/٨/١٩٩١، وضم التصميم أحياء أخرى هي (حي الخضراء وتل البنات) ليصبح عدد الاحياء في مدينة الدور (١٣ حياً) .

المبحث الرابع

اثر التوسع المساحي على توسيع وكفاءة الخدمات في مدينة الدور .

وفي هذا المبحث سوف نقوم باستعراض توسع استعمالات الأرض في مدينة الدور للتعرف على اثرها على توسيع وكفاءة الخدمات في مدينة الدور .

١- استعمالات الأرض السكنية

تمثل المدينة مظهراً أساسياً من مظاهر الاستقرار السكاني بالنسبة للجنس البشري ، وتزداد أهمية الوظيفة السكنية بالنسبة إلى مختلف دول العالم مع زيادة نسبة التحضر فيها ، إذ تحتل الوظيفة السكنية أوسع مساحة في جميع مدن العالم بالمقارنة مع ما تشغله الوظائف الأخرى . نجد ان الاستعمال السكني في مدينة الدور شغل نسبة (٨٩٥،٤ هكتار) ونسبة (٥٦،٤%) من مجموع الاستعمالات في المدينة لعام ٢٠١٢م ، حيث ضمت جميع المناطق المخصصة للسكن بما فيها الأراضي المفزة ضمن التصميم والتي ستوزع مستقبلاً ، وبما تجدر الإشارة إليه إن مساحات قطع الأراضي في المدينة تتباين من حي لآخر وحسب الحقب الزمنية التي أعدت بها التصاميم وما ينظمها من معايير لذا نجد ان الأحياء القديمة والتي انشأت في السبعينيات تبلغ مساحة القطعة الواحدة (٢٦٠٠م^٢) كما في حي الدور القديمة وحي القدس وحي محمد الدري ثم تلاها حي ابو دلف ، ونجد في أحياء أخرى وخصوصا التي استحدثت في الثمانينات مساحة القطعة الواحدة (٣٠٠م^٢) على سبيل المثال حي اليرموك وحي القادسية ، اما التوزيع الحالي فقد اخذ المعايير المعتمدة حالياً ، حيث اصبحت مساحة القطعة الواحدة (٢٢٥٠م^٢) كما في حي المنصور وحي الزهور ، فمن خلال الدراسة الميدانية ومعاينة الخرائط القطاعية لأحياء المدينة وجدت ان الاراضي المفزة في المدينة قد شغلت مساحة (٢٣٣٢٦٢٩م^٢) ، ولو قارنا هذه المساحة مع حجم السكان بعد اكتمال الاحياء لوجدنا هناك عجز مساحي ، حيث كشفت الدراسة الميدانية ان أكثر الأحياء غير مكتملة التوزيع ، لذا من المفترض ان تخدم هذه المساحة (٥١٢٠٩ شخص) اي بواقع (٧١٦٥) أسرة بناءً على معدل لحجم الأسرة قدره (٧) أفراد واعتماداً على حصة الفرد الواحد من الخدمات السكنية البالغة (٢٥٠م^٢) حسب معايير التخطيط العمراني انظر جدول (٦) ، وهي مقارنة بالمعايير التوقعية التي نصت عليها المعايير التخطيطية نسبة دون المساحة المفترضة بقليل ، وبهذا تكون حصة الفرد الواحد (٤٥م^٢) ، وكان من المفترض توفير مساحة مقدارها (٢٥٠٧٩٥٠م^٢) ، وهذا يدل على غياب التخطيط العمراني السليم ، ولكن برغم وجود

هذه المساحة الكبيرة المخصصة للسكن إلا إن عدد الوحدات السكنية في المدينة لعام ٢٠١٣ (٢٨٨٣) وحدة سكنية لتتغلها (٢٩١٢) أسرة .

جدول (٦)

المعايير التخطيطية المعتمدة في تخطيط استعمالات الأرض

المعايير التخطيطية المعتمدة	استعمالات الأرض
(م ٢ للشخص الواحد)	
٥٠	السكنية
٢٥	النقل
٨	الصناعية
٢,٢	التجارية
٩,٣	التعليمية
١,٨	الصحية
٢,٩	الإدارية
٦,٥	الترفيهية
١,٢٥	الدينية

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية التخطيط العمراني ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

٢- استعمالات الأرض التجارية

تعتبر الاستعمالات التجارية من الاستعمالات الرئيسية في موضع المدينة بوجه عام ، وعادة ما يدخل ضمن هذه الاستعمالات كل ما يؤدي الى ربح مادي . ومن الجدير بالذكر لم يكن هناك مناطق مخصصة لاستعمال التجاري في مدينة الدور في

التصاميم التي أعدت للمدينة وإنما اكتفى التصميم بالتغيير الذي حصل على الشارع العام الذي يربط مدينة الدور بمدينة تكريت وسامراء إضافة إلى الشارع الفرعي المؤدي إلى المركز الصحي القديم وتحويلهما إلى شوارع تجارية الذي استغله المواطنون في تشييد محال تجارية من منازلهم ليختلط الاستعمال السكني بالتجاري ، ويتميز الاستعمال التجاري في الدور بصغر مساحته من الحيز الحضري فهو يشغل مساحة (٤ هكتار) وهي مساحة نظرية لا وجود لها على أرض الواقع سوى واجهات الأحياء المطلة على الشارع العام كما أسلفنا أعلاه ، وتمثل نسبة (٢،٠٠%) من الاستعمالات الحضرية القائمة وتعد هذه النسبة نسبة متواضعة كغيرها من مثيلاتها من المدن العراقية .. لقد تطورت الوظيفة التجارية في مدينة الدور تطوراً كبيراً خصوصاً بعد تغير استعمال الشارع العام الذي يربط مدينة الدور بمدينة تكريت وسامراء ، وجعله شارع تجاري ، لأن ما مخصص لهذا الاستعمال في بعض الأحياء هو حبر على ورق ليس له وجود على أرض الواقع . وبهذا تكون المؤسسات التجارية في مدينة الدور حسب ما مخصص لها في ضل التصميم مساحة تقدر بـ (٢٤١٩٥٣ م^٢)، ولو قارنا هذه النسبة والتي تشغل (٢،٠٠%) من مجموع الاستعمالات ، بالمساحة المفترضة (٢١٠٠٣١٨ م^٢) وبناءاً على حصة الفرد (٢٢ م^٢) حسب معايير التخطيط العمراني ، نجدها نسبة قليلة جداً حيث بلغت حصة الفرد الواحد (٢٠٠،٨ م^٢) مما يدل هذا على وجود عجز مساحي للاستعمال التجاري في المدينة لذا ينبغي توفير مساحة مخصصة لهذا الاستعمال . لمنع الناس من تغير الاستعمالات بشكل كافي بذريعة توفير ما يحتاجه سكان المدينة.

٣- استعمالات الأرض الصناعية

ان واحدة من أهم الفعاليات في المدينة ، والتي تعد في أحيان كثيرة الأساس الدافع لنمو حركة المدينة هو النشاط الصناعي وهناك ارتباط وثيق بين حجم المدينة وطبيعة النشاط الصناعي الموجود داخله ، فقد شهد الاستعمال الصناعي في مدينة الدور نمواً وتوسعاً شأنه في ذلك شأن الاستعمالات الأخرى ، فالاستعمال الصناعي قبل عام

١٩٨٣ كان بسيطاً ومنتاثراً في المدينة اما بعد استحداث الحي الصناعي فقد انحصرت الفعاليات الصناعية في المنطقة الصناعية الواقعة جنوب المدينة اما ماتبقى من النشاط الصناعي فهو تغير للاستعمالات الأخرى . أما أبرز الأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن منطقة الحي الصناعي تتمثل بـ (معمل للبلوك الكونكريتي ، ، معمل لطحن الحبوب ، معمل للتليج، معمل للغسل والتشحيم ، معمل للحدادة والنجارة ومعمل للكاشي والاشتاكر ومعمل للغاز)، إذ بلغت مساحة هذا الاستعمال في مدينة الدور (٤٧،٥) هكتاراً ، وبنسبة بلغت (٢٠،٩ %) من نسبة الاستعمالات الحضرية القائمة ، أي تشغل مساحة (٤٧٤٨٣٩م^٢) من ارض المدينة وبلغ حصة الفرد الواحد من هذا الاستعمال (٢م^٢) في حين بلغ المعيار التخطيطي لحصة الفرد الواحد (٨م^٢) ، وهي حقيقة تؤكد الدراسات التي تناولت هذا الجانب ومنها دراسة منزل Manvel للمدن الأمريكية ، حيث أشار إلى أن الاستعمال الصناعي في المدن الأمريكية لايزيد على (٦،٥ %) من مساحة المدينة المعمورة ونحو (٣،٦ %) من مساحة المدينة الكلية إلا أن هذه النسبة تزداد في المدن الكبيرة (الهيتي ، صبري ، صالح فليح ، ١٩٨٦،

٤- الخدمات الترفيهية والسياحية

لقد شهدت الخدمات الترفيهية لمدينة الدور نمواً كبيراً بالمقارنة مع السنوات السابقة قبل إعداد التصميم الأساسي لعام ١٩٩٢ ، فالدور آنذاك لم تكن تحوي ولا متنزه كامل وأن وجدت فكانت تقتصر إلى التشجير بل أن ملاعب الأطفال كانت غير مكتملة لعدم زرعها بالثيل مما كان لا يشجع المواطنين على ارتيادها ، أما في عام ٢٠١٣ فتشغل استعمالات الأرض الترفيهية والسياحية مساحة (٢٦٠٥٧٥م^٢) أو ما يمثل (١٠،٦ %) من نسبة الاستعمالات الحضرية لعام ٢٠١٢ ، وبرغم هذه الزيادة والتطور في المناطق الترفيهية إلا إنها بقيت دون ما مفترض من مساحة الواجب توفرها تبعاً لعدد السكان والبالغة (٢٣٢٦٠٣٣م^٢) ، وبهذا تكون حصة الفرد الواحد (٢م^٢) ، وان ابرز ما يواجه الخدمات الترفيهية في المدينة هو سوء التوزيع إضافة إلى الإهمال الشديد

مما جعل من الأراضي الخضراء في المدينة مكا للنفايات وعرضة للتجاوز والتغير من قبل الدولة فتمت شحت قطع الأراضي لديها فأنها تغير استعمالات المناطق الخضراء إلى أي استعمال تحتاجه دون مراعاة للظروف المناخية واحتياجات السكان إضافة إلى تغير استعمالها من قبل المواطنين من خلال استغلالها للإغراض الشخصية بدلا من ان تكون متنفس للسكان وخصوصا في مدنا التي تمتاز بمناخ جاف إضافة .

٥- استعمالات النقل

نلاحظ في مدينة الدور ان الأرض المخصصة لاستعمال النقل شغلت مساحة (٢٠١٢م^٢) وشكلت نسبة (١٢%) من مجموع الاستعمالات في المدينة ، وهذه جيدة مقارنة "بالمساحة المفترضة البالغة (٢٠١٢م^٢) تبعا لعدد السكان بعد اكتمال الأحياء والتي ستكون حصة الفرد الواحد (٣٦%) في حين كان المعيار التخطيطي لحصة الفرد (٢٢٥م^٢) وهذا ناتج من ربط المدينة بشبكة طرق جيدة إضافة الى وجود (كراجات) حكومية و(كراج) لنقل الركاب

٦- استعمالات الأرض الخدمية

تتمثل في الخدمات الإدارية والدينية والتعليمية والصحية والاجتماعية إضافة إلى خدمات الماء والمجاري والكهرباء والهاتف والبريد .

أ- الخدمات التعليمية

بلغت مساحة الاستعمال التعليمي في مدينة الدور (٧٦،٢ هكتارا) وشكلت نسبة (٤،٩%) من حجم الاستعمالات الأخرى . وهذه المساحة تمثل كل ماتحتويه المدينة من استعمال تعليمي من رياض الأطفال الى المعهد التقني لمجموع أحياء المدينة البالغة ١٣ حيا "بما فيها حي الزهور الحديث البناء ، وعلى العموم ومقارنة مع المعايير المذكورة أعلاه تكون مدينة الدور ذات مساحة جيدة للاستعمال التعليمي على مستوى المدينة ، ومن خلال هذه المساحة التي يحتلها الاستعمال التعليمي تحقق نمو كبير في أعداد المؤسسات التعليمية وبالمراحل كافة ، ولكن لو تمعنا بالمساحة

المخصصة للمدارس في الأحياء المأهولة بالسكان لوجدناها قليلة من خلال استحواد المعهد الفني على مساحة (٤٦٧١٥٨ م^٢) إضافة إلى مساحة إعدادية الصناعة (١٥٨١٥ م^٢) وإعدادية التجارة (١٣٤١٤ م^٢) ، وبهذا تكون المساحة المتبقية من الاستعمال التعليمي للمدارس (٢٦٦٠٨٢ م^٢) ، وهي مساحة نظرية فقط ، حيث خصصها التصميم وجاءت بها الخرائط القطاعية لتتقاسمها (٤٧) مدرسة ، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية ، إذ وجدت ان المساحة التعليمية المشغولة فعلاً قد شغلت (٤٨٢٦٤ م^٢) لتكون من حصة (٢٨) مدرسة ، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود تباين كبير في توزيع المدارس في أحياء المدينة والتباين في مساحاتها إضافة إلى ان بعض الأحياء تفتقر إلى وجود مدارس فيها وان العجز في الاستعمال التعليمي على مستوى الحي السكني هو نتيجة لعدم بناء كثير من الأراضي المخصصة ضمن التصميم على أنها خدمات تعليمية وليس لعدم وجود مساحة . وهذا يدل على عدم اعتماد معايير التخطيط للاستعمالات وخصوصا الاستعمال التعليمي ، فعلى سبيل المثال ، بلغت المساحة الكلية لإحدى المدارس (٤٣٩٤ م^٢) وكان عدد طلابها (٤٢٧) طالب في حين ان المساحة الكلية المفترضة حسب المعايير التخطيطية (٨٥٤٠ م^٢) ، اما المساحة المبنية لنفس المدرسة بلغت (١٠٠٠ م^٢) في حين ان المساحة المعيارية للبناء يجب ان تكون (٢١٣٥ م^٢) . ومن اجل إعطاء صورة واضحة ومفصلة عن التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية سوف نتناولها بشيء من التفصيل كالآتي :

- رياض الأطفال

ان توزيع رياض الأطفال قد اقتصر على عدد من أحياء المدينة وهي كل من (حي ابو دلف والخضراء والرشيد والزهور والمنصور وتل البنات ومحمد الدري) وقد وجدت في نفس هذه الأحياء منها من خصص له روضتان معاً (حي الزهور والمنصور) اما في بقية الأحياء السكنية فهي تفتقر إلى وجود مساحة لرياض الأطفال فيها . ومن الجدير بالذكر ان مامنفذ من رياض الاطفال هو روضة واحدة في حي

ابو دلف تبلغ مساحتها الكلية (٢م٧٠٣٩) اما المساحة المبنية فقد بلغت (٢م٨٠٠) . ولو كان هذا الاستعمال يمثل استثمارا " جيدا " وهناك طلب على هذه الرياض لما تواني الناس من تغيير استعمال بعض القطع وحولوها إلى استعمال تعليمي .

- المدارس الابتدائية

تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية ان المدارس الابتدائية في مدينة الدور لعام (٢٠١٢م) تتوزع على الأحياء السكنية كافة وينسب مختلفة حسب ما أقر في التصميم الأساسي . الا ان توزيعها متباين ، اذ توجد أحياء وقعت فيها (١-٢) مدرسة ابتدائية وأحياء أخرى (٣-٤) ، اما اعلي عدد كان (٦-٨) في الأحياء المستحدثة حديثا . وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية كما مؤشر في الخرائط القطاعية (٢٠) مدرسة ، وان توزيع المدارس الابتدائية على أحياء المدينة وحتى تنفيذها قد تآثر بعامل عدد السكان الى حد ما فضلا عن عامل الموقع الجغرافي للأحياء السكنية اذ تتجاور فيما بينها دون وجود فواصل مما يتيح الفرصة لانتقال التلاميذ إلى الأحياء الأخرى خارج الحي الذي يسكنون فيه .

- المدارس المتوسطة والثانوية

فيما يتعلق بالمدارس المتوسطة فان مدينة الدور تضم (٦) متوسطة تتوزع على خمسة احياء سكنية . اما المدارس الثانوية فهناك (٤) مدارس ثانوية في المدينة تتوزع على أربعة أحياء . إضافة إلى وجود المعهد التقني وإعدادية الصناعة وإعدادية التجارة كما ذكرنا سابقا . وقد تبين في مدينة الدور بناء على مجموع مساحات المدارس الموجودة فعلا وتقسيم المساحة على مجموع طلابها فقد بلغت حصة الطالب (٢م٢٣) لعام ٢٠١٢م ، وهذه الحصة معقولة مقارنة بالمعايير انفا ، ولكن هذا المعيار قد ينخفض عند اكتمال بناء الأحياء بسبب الزيادات السكانية التي ستقضي الى زيادة أعداد الطلبة اما اذا اردنا معرفة حصة الطالب من عموم المدارس الابتدائية والثانوية الموقعة في التصميم تبعاً للسكان المتوقع فسوف تحسب من خلال ضرب عدد السكان المتوقع بعد اكتمال الأحياء والذي سيكون تقريبا (٥٠١٥٩ نسمة) ب (٢٠%) لنستخرج عدد

الطلاب مستقبلاً ومن ثم قسمة المساحة الكلية للمدارس الابتدائية والمتوسطة البالغة (٢١٦٣١٨ م^٢) في التصميم على عدد الطلاب مستقبلاً البالغ (١٠٠٣١ طالب) وبذلك يتبين لنا حصة الطالب من المؤسسة التعليمية ، وكانت تبعاً لذلك حصة الطالب مستقبلاً (٢٢١ م^٢) .

أ- الخدمات الصحية

احتلت الخدمات الصحية في مدينة الدور مساحة (٦٧٨٢٣ م^٢) وشكلت نسبة (٠,٤%) من مجموع الاستعمالات الأخرى ، وهذه المساحة جاءت من خلال الشروع ببناء مستشفى في حي الرشيد (١٠٠ سرير / شخص) ، حيث بلغت مساحة المستشفى (٥٧٥٢١ م^٢) وهذا يعني ان مساحة المستشفى أخذت نسبة (٨٥%) من مجموع المساحة المخصصة للاستعمال الصحي ، وبهذا تكون المراكز الصحية الثلاثة الموجودة في المدينة شغلت (١٥%) من المساحة المتبقية والبالغة (١٠٣٠٢ م^٢) فقط ، لذا تكون حصة الفرد الواحد مستقبلاً من المساحة الكلية للاستعمال الصحي بما فيها المستشفى (٣ م^٢) ، وكان من المفترض توفير مساحة لهذا الاستعمال تبعاً لعدد السكان المستقبلي (٢٨٦ م^٢) ، اما حصة الفرد الواحد من المراكز الصحية الثلاثة فهي (٢ م^٢) ، ومقارنة مع معايير التخطيط العمراني في العراق نجدها قليلة جداً .

ج- الخدمات الدينية

قال تعالى : "إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وأتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين" سورة التوبة الآية (١٨) بلغت المساحة المخصصة للخدمات الدينية في مدينة الدور (١٩٠٩٢٠ م^٢) منها (٢٠٠٠٠ م^٢) للمساجد بنسبة (١٠,٤٧%) من مجموع المساحة المخصصة للخدمات الدينية وبهذا تكون حصة المصلي من اجمالي مساحة الجوامع اعتماداً على عدد المصلين (٢ م^٢) في حين بلغ المعيار التخطيطي (١,٢٥ م^٢) .

الاستنتاجات

- ١- لعبت عوامل السطح من حيث الأنسباط وقلة الانحدار بارز في التوسع المساحي للمدينة والتغير المستمر في خارطتها . إذ بلغت مساحتها في بداية نشأتها حوالي ٢٠ هكتار إلى إن وصلت إلى ١٥٨٦ هكتار عام ٢٠١٢ . وقد بينت الدراسة عدم وجود محددات طبيعية تعيق عملية التوسع للمدينة .
- ٢- شكلت العوامل المناخية دعماً آخر لعوامل السطح من حيث الاعتدال وعدم وجود تطرف مناخي أعاق عملية التوسع .
- ٣- يعد عامل القرب من نهر دجلة من العوامل الأساسية التي ساهمت في نشأة مدينة الدور على الأقل في الماضي فيما يخص النقل وتأمين حاجتها من المياه .
- ٤- لعب السكان دوراً مهماً في التطور المساحي للمدينة من خلال النمو السكاني الحاصل نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة والذي تدرج في مراحله الأولى من ٢٧٤٩ نسمة عام ١٩٥٧م إلى ٢٠٥٠٥ نسمة عام ٢٠١٢ م .
- ٥- تطور شبكة النقل داخل المدينة وخاصة بعد عام ١٩٧٦ م كان له الأثر البالغ في زيادة توسع المدينة .
- ٦- إنّ نشوء وتطور مدينة الدور في مراحلها المختلفة نمت بطريقتين هما النمو العشوائي التراكمي والنمو المخطط .
- ٧- تعاني الخدمات التعليمية في مدينة الدور من عدم توازن تتمثل بسوء التوزيع تارة ومن تجاوز بعض المعايير التخطيطية تارة أخرى فضلاً عن ذلك فإن عدد الطلبة داخل المدينة لا يتوافق مع عدد المدارس والذي ينعكس على وقت الحصة أو الدرس وبالتالي على كفاءة المستوى التعليمي وكفاءة البنى التحتية التعليمية
- ٨- تعاني الخدمات الصحية من عدة مشاكل وإن هذه المشاكل انعكست على المواطن ، إذ أن اغلب المعايير التخطيطية لم تنطبق على تلك الخدمة فهناك عجز في أعداد الأطباء بالنسبة للسكان كذلك عجز في المراكز الصحية بالنسبة للسكان علماً أن المدينة لا يوجد فيها مستشفى .

التوصيات

- ١- ضرورة العمل على إجراء إعادة تخطيط شامل للمدينة وأجراء تغيير لمستوى الخدمات داخل المدينة بما يتلاءم وحجم التوسع المساحي والنمو السكاني الحاصل .
- ٢- ينبغي أن تكون عملية التوسع المساحي للمدينة مدروسة من جميع النواحي .
- ٣- ضرورة التزام الجهات التنفيذية بتوقيع الخدمات في الأماكن التي اقراها التصميم وعدم تغيير أماكنها لان هذا التغير سيكون على حساب حرمان مناطق أخرى من المدينة .
- ٥- إعادة النظر في المعايير التخطيطية بشكل كامل لأن احتياجات الإنسان تتزايد بتزايد مستواه الحضاري والاقتصادي .
- ٦- العدالة في تنفيذ الخدمات من قبل الأجهزة التنفيذية إذ أن تنفيذها لا يتم حسب حاجة الأحياء وانما وفق النفوذ الاجتماعي لسكنة الأحياء ، ولهذا نجد خدمات متعددة في حي وانعدامها في حي آخر .
- ٧- التخطيط المدروس في عملية توقيع الخدمات التعليمية والصحية ويتم ذلك بأجراء المسوحات السكانية وبيان المناطق ذات الكثافة العالية والتي تحتاج إلى توقيع المدارس بمختلف مستوياتها .

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. الاشعب ، خالص ، صباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣ م .
٣. الدجيلي، كاظم ، مدينة الدور ، مجلة لغة العرب ، ج١٢، بغداد ١٩٧١ .
- ٤- الدوري ، رغد سعيد عبد الحميد ، التحليل الجغرافي لشبكة الطرق المعقدة في قضاء الدور لعام ٢٠٠٨م ، مجلة جامعة تكريت ، كلية التربية ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ .

٥- الدوري ، عساف صالح احمد ، مدينة الدور (التاريخ والتراث) ، ط ١ ، الدور ، ٢٠١١ .

٦- الدوري، نجم عبد الله احمد، السكان وعلاقته بالسكن في محافظة صلاح الدين ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ .

٧- الدوري ، فاطمة ابراهيم طعمة ، التغير الوظيفي لاستعمالات الارض في مدينة الدور ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٣ .

٨- السامرائي، يونس الشيخ ابراهيم ، تاريخ مدينة سامراء ، ط ١ ، ج ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٤ .

٩- الهيتي ، صبري فارس و صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، ط ٢ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٦

١٠- التصاميم الأساسية لمدينة الدور للسنوات (١٩٧٣ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٢) / بلدية الدور

١١. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء صلاح الدين، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٥٩ م .

١٢. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء صلاح الدين، نتائج التعداد العام لسكان العراق، لسنة ١٩٧٧ م

١٣. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء صلاح الدين، نتائج التعداد العام لسكان العراق لسنة ١٩٨٧ م.

١٤. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء صلاح الدين، نتائج التعداد العام لسكان العراق لسنة ١٩٩٧ م .

١٥. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء صلاح الدين ، بيانات الحصر والترقيم ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩
١٦. قائممقامية قضاء الدور / قسم التحرير
١٧. المديرية العامة لتربية صلاح الدين ، قسم الابنية المدرسية ، بيانات عن المدارس.
١٨. مديرية بلدية الدور ، قسم تنظيم المدن
١٩. مديرية بلدية الدور ، مشروع التصميم الأساسي لمدينة الدور (التقرير الاقليمي)
- ٢٠١٢ ١٩. المرئية الفضائية ، وزارة التخطيط ، لسنة ٢٠٠٨ ، لمدينة الدور.